الدستور
aldostoor
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
الأحد
22 شعبان 1437
29 مايو 2016
العدد 856

03
الكندري من القاهرة: تضافر الجهود العربية لمواجهة الأزمات الإنسانية

04
العوضي: مركز طبي لعلاج حالات الإدمان في إحدى المناطق الملائمة

13
الحمود: ذوو الاحتياجات الخاصة خير سفراء لبلدهم في المحافل الدولية

أكدوا أن إطلاق صباح الأحمد على المبنى الجديد يضاف إلى سجل الإنجازات

نواب لـ «الدستور»: المجلس الحالي رمز للتعاون ونبراس للعمل البرلماني

وصف عدد من النواب مجلس الأمة بأنه مجلس إنجازات مشيرين إلى أنه سيكون نبراسا وعنوانا مشرفا للعمل البرلماني في الكويت ورمزا للتعاون مؤكدين أن إطلاق اسم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه على المبنى الجديد في مجلس الأمة يسجل في قائمة إنجازات المجلس الحالي.

وأشاد نائب رئيس المجلس الأمة النائب مبارك الخرينج بما أنجزه المجلس من تشريعات وقوانين تسهم في خدمة المواطنين والارتقاء بالحياة البرلمانية. وقال إن المجلس كعادته يواصل عمله الدؤوب لإنجاز القوانين المهمة الموضوعة على جدول الأعمال ونأمل أن تواكب الحكومة أداء المجلس في تنفيذ هذه القوانين بالشكل الذي يحقق مصالح الشعب.

وعن الجلسة الماضية أشار النائب عدنان عبد الصمد إلى إقرار قوانين عدة منها البلدية والخبراء و الصيدلة اعتبرها مثمرة وإيجابية فيما أعرب النائب محمد الحويلة عن رضاه عما أنجزه المجلس بعد حفل افتتاح مبنى صباح الأحمد الجديد.

من جانبه قال النائب عسكر العنزي: يواصل المجلس دوره في الإنجاز والعمل المخلص لصالح أبناء الشعب الذين اولونا ثقتهم فكنا عند حسن ظنهم .

وبدوره أكد النائب محمد طنا أن كل يوم يؤكد للجميع أن المجلس الحالي مجلس إنجازات مبينا أن ما تم ما هو إلا دليل على أن هذه الإنجازات تتواصل مع الإنجازات السابقة للمجلس.

أما النائب طلال الجلال فقال انه للأمانة هذا الإنجاز يرجع لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب بتعاونهم وتكاتفهم في حين أشاد النائب حمود الحمدان بجهود المجلس في إنجاز القوانين التي تدعم العمل البرلماني والتشريعي من أجل مصلحة المواطنين.

تفاصيل (ص08-09)

نواب يؤكدون لـ «الدستور» عدم الاستعجال فيها

الصانع: قوانين القضاء لن تصدر إلا بعد دراسة وافية ومستفيضة

شدد وزير العدل وزير الشؤون الاسلامية يعقوب الصانع على أن الوزراة تولي قوانين السلطة القضائية العناية والاهتمام والتقييم مؤكدا أنه لن يصدر المشروع الا بعد دراسة وافية ومستفيضة ومتأنية إلى ان يصل الى مجلس الامة.

وقال في تصريح لـ «الدستور»: السلطة التشريعية لها ان تقرر ما يصدر عن اللجنة المختصة بهذا الامر بما يخدم المصلحة العامة مضيفا: وزارة العدل تقدمت باقتراح بشأن قوانين السلطة القضائية وارسلته الى ادارة الفتوى والتشريع والامانة العامة لمجلس الوزراء والجهات ذات الصلة حتى يتم الانتهاء منه.

ومن جهته أوضح النائب مبارك الحريص أنه حتى هذه اللحظة لم يصلنا في اللجنة التشريعية اي مشروع بقانون بشأن السلطة القضائية مضيفا: لدى اللجنة فقط المشاريع القديمة التي تم وقفها لحين ورود مشروع جديد من الحكومة.

وبدوره أكد النائب عبدالله التميمي أن تشريعات السلطة القضائية مطلوبة في الوقت الحالي نظرا لاهميتها داعيا الى عدم الاستعجال بها ودراستها لاسيما أنها تعتبر قفزة نوعية في مجال القضاء الكويتي.

يعقوب الصانع

العلي لـ «الدستور»: خطة لضبط الأسعار في رمضان

د. يوسف العلي

أكد وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي أن الوزارة تعكف على دراسة الأسعار لمراقبة أي تغيير مصطنع فيها خلال شهر رمضان المقبل.

وشدد العلي في تصريح خاص لـ «الدستور» على أن الوزارة لديها خطة واستعدادات خاصة قبل شهر رمضان عن طريق تكثيف حضور الرقابة التجارية ورصد الاسعار باستمرار والتحقيق في البلاغات التي تردنا عن اي زيادة مصطنعة للاسعار.

وأضاف: سنواجه ونتصدى لاي زيادات غير حقيقية للاسعار في شهر رمضان مستطردا: لدينا تجربة ناجحة العام الماضي وهذه السنة سنعيد الكرة وبخطة متوازية تتضمن جانبا توعويا وآخر يتعلق بتكثيف الرقابة على الأسواق.

ملف «الدستور»

ملاحظات ديوان المحاسبة

قصور في الربط الآلي بين إدارات القوى العاملة

تفاصيل (ص14-15)

468 من البدون يدرسون في التطبيقي

كشف الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية عن ان عدد الطلاب الذين يدرسون في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من المقيمين بصورة غير قانونية بلغ 468 طالبا وطالبة خلال العام الدارسي (2015 - 2016).

وقال الأمين العام المساعد للشؤون الفنية والمعلومات في الجهاز وليد العصفور إن هذا العدد يشكل زيادة مقارنة بـ 360 طالبا وطالبة خلال العام الدراسي الماضي (2014 - 2015).

وأوضح أن الجهاز عمل منذ إنشائه على تقنين آلية القبول في التعليم العالي الحكومي مؤكدا انه يسعى للمواءمة بين القدرات الاستيعابية لكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وبين هدف توفير القدر الممكن من المقاعد لأبناء المقيمين بصورة غير قانونية من أجل تعزيز فرص التحاقهم بالتعليم العالي لا سيما المتميزون منهم.

حوار «الدستور»

عدنان عبدالصمد:

أياد خفية تعمل ضد مصلحة الكويت في الرياضة

تفاصيل (ص07)

الأمير وولي العهد يهنئان رؤساء نيبال وإثيوبيا وأذربيجان

أمير البلاد سمو الشيخ صباح الأحمد

سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد

بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ببرقية تهنئة إلى الرئيسة بديا ديفي بنداري رئيسة جمهورية نيبال الديمقراطية الفيدرالية الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلادها متمنيا لها موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

كما بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ببرقية تهنئة إلى الرئيسة بديا ديفي بنداري رئيسة جمهورية نيبال الديمقراطية الفيدرالية الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلادها متمنيا لها موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه ببرقية تهنئة إلى الرئيسة بديا ديفي بنداري رئيسة جمهورية نيبال الديمقراطية الفيدرالية الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية. كما بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد ببرقية تهنئة إلى الرئيس الهام عليف رئيس جمهورية اذربيجان الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو ولي العهد ببرقية تهنئة إلى فخامة الرئيس الهام عليف رئيس جمهورية اذربيجان الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية.

كما بعث سمو ولي العهد ببرقية تهنئة إلى الرئيس مولاتو تيشومي رئيس جمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

الغانم يهنئ نظراءه في أذربيجان وإثيوبيا ونيبال بالعيد الوطني

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس نواب الشعب الفيدرالي في الجمهورية الإثيوبية الفيدرالية الديمقراطية عبرالله جميدا ديجو ورئيس مجلس الاتحاد ياليو آبات ريتا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما بعث الرئيس الغانم برقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية أذربيجان أوكتاي س أسادوف وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

وبعث الرئيس الغانم برقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية جورجيا دافيد أوسوباشفيلي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

كما بعث الرئيس الغانم برقيتي تهنئة إلى رئيسة البرلمان في جمهورية نيبال الديمقراطية الفيدرالية أونصاري غارتي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادها.

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

الكندري من البرلمان العربي: تضافر الجهود العربية لمواجهة الأزمات الإنسانية

الحويلة: حماية البيئة مسؤولية مجتمعية

د. محمد الحويلة

فيصل الكندري

أكد عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب التابعة للبرلمان العربي النائب الكويتي د.محمد الحويلة امس ان حماية البيئة مسؤولية مجتمعية يتعاون فيها المواطن والمقيم والدولة واجهزتها المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني.

وقال النائب الحويلة لكونا عقب اجتماع اللجنة انه يتعين على الجميع تحمل مسؤولياته في هذا الشأن والاسهام بشكل أو بآخر من أجل حماية البيئة وصيانتها.

وذكر ان الكويت سباقة في سن التشريعات المناسبة لحماية البيئة مشيرا الى اقرار مجلس الامة الكويتي قانون حماية البيئة فضلا عن وجود هيئة خاصة للبيئة.

واشار كذلك الى الدور المجتمعي التطوعي في مجال البيئة إضافة إلى وجود الشرطة البيئية التابعة لجهاز الشرطة مشددا على ضرورة تضافر الجهود بين الجهات الحكومية حتى يتم حماية الناس من مصادر التلوث المختلفة واوضح ان البيئة الطبيعية والنظيفة والخالية من مصادر التلوث هي المتنفس للجميع والضمان في ان يعيش كل الناس في أمن بيئي مستقر.

وعما تضمنه الاجتماع قال ان المجتمعين تطرقوا الى عدد من الموضوعات وتم التركيز على مناقشة الوثيقة الموحدة لحماية وصيانة البيئة وتمت الموافقة عليها مبينا ان الوثيقة المذكورة ستعرض على الجلسة العامة للبرلمان العربي ليتم اقرارها.

واشار الى اهمية الوثيقة في مواجهة ومعالجة المشكلات البيئية التي يعاني منها الوطن العربي ومن خلالها سيتم تفعيل عملية التنسيق بين الدول العربية لمواجهة المشكلات والاخطار البيئية ومن ثم فهي تعتبر مرجعية خاصة للدول العربية ولجامعة الدول العربية.

وافاد بان هناك الكثير من الامور التي تهدد بشكل خاص الامن البيئي العربي والذي يتطلب عملا عربيا مشتركا لحماية وصيانة البيئة والمطلوب ان يتم تفعيل كل الاتفاقيات البيئية او الجماعية بين الدول العربية.

واوضح ان الوثيقة تهدف الى تنمية وتعزيز مفهوم الامن العربي البيئي الشامل الذي لن يكون الا بتوحيد الرؤى وتكثيف الجهود من اجل حماية بيئتنا العربية التي تهددها التسربات والاخطار الناجمة عن عملية عدم حماية البيئة بالشكل الصحيح.

وقال انه بعد اقرار الوثيقة من قبل البرلمان العربي سيتم رفعها الى جامعة الدول العربية حتى يتم عرضها على قادة الدول العربية.

من جهة أخرى أكد عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي عضو مجلس الامة فيصل الكندري امس أهمية تضافر الجهود العربية لمواجهة الازمات الانسانية في المنطقة من تهجير وقتل وتشريد.

وقال النائب الكندري لـ (كونا) عقب اجتماع اللجنة ان اللجنة "غير راضية" عن الاوضاع الانسانية في الدول العربية في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة وعدد من دولها مبينا ان تلك الاوضاع يندى لها الجبين.

وأضاف ان الاجتماع ناقش عددا من اللوائح منها جزاء تدريب الموظفين والمشتريات ولائحة النظام الاجتماعي مضيفا انه قدم خلال الاجتماع اقتراحا بتشكيل لجنة مشتركة مع اللجنة الاقتصادية والمالية للنظر في قانون المشتريات وقانون التضامن الاجتماعي.

واوضح ان القانون يتضمن جانبا ماليا ومصروفات ونحن الان بصدد تشكيل هذه اللجنة بالتنسيق مع اللجنة المالية. واعرب الكندري عن الامل ان يخرج البرلمان العربي بقوانين تلبي طموحات المواطن العربي لاسيما بعد انتقاله من الصفة المؤقتة الى الدائمة.

وقال الكندري نحتاج الى مراجعة كاملة لجميع القوانين بحيث تكون مطورة ومواكبة للأحداث الحالية وتواكب ايضا التطورات في جميع البرلمانات العربية مؤكدا أهمية تلك القوانين في الدفاع عن حقوق الشعوب العربية ومصالحها.

الحساوي: إجراءات «الزراعة» حول الحيازات صحيحة

المال العام: تضارب في الأقوال بين مسؤولي الزراعة ولجنة تخصيص الحيازات

جانب من اجتماع سابق للجنة حماية الأموال العامة

لاحظت لجنة حماية الاموال العامة خلال اجتماعها الخميس الماضي كلجنة تحقيق وجود تضارب في الأقوال بين مسؤولي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ولجنة تخصيص الحيازات الزراعية حيال حصول أحد المواطنين على حيازات بالمخالفة للقانون.

وذكر رئيس اللجنة النائب د.عبدالله الطريجي في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة واصلت خلال الاجتماع التحقيق في المعلومات التي تفيد بحصول مواطن على حيازات زراعية بالمخالفة للقانون وذلك بناء على تكليف مجلس الامة.

وأضاف أن المعلومات والبيانات المتوافرة تفيد بحصول هذا المواطن على قسائم بعقود وشركات مزورة طبقا للكتاب الموجه من وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد إلى مدير عام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مشيرا إلى أن اللجنة استمعت إلى إفادة الفريق الفهد وضباط شؤون الإقامة المرافقين له كما استمعت إلى المواطن المشكو في حقه.

وأوضح الطريجي أنه تبين للجنة أن هناك ما يثير التساؤل والشبهات في الحصول على قسائم زراعية وقررت مخاطبة رئيس الهيئة العامة للزراعة لتزويدها ببعض المستندات التي تساعد على استكمال التحقيق لا سيما مع وجود تضارب في الأقوال بين مسؤولي الهيئة ولجنة تخصيص الحيازات.

وتوقع الطريجي أن تتمكن اللجنة بعد وصول هذه المستندات من إنجاز مهمتها في التحقيق ومخاطبة مجلس الامة بنتائجه لاتخاذ ما يراه مناسبا.

من جانبه كشف رئيس مجلس الادارة ومدير عام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية فيصل الحساوي عن ان ما نسب للهيئة من اتخاذ اجراءات غير صحيحة عار عن الصحة فيما يتعلق بالحيازات الزراعية والحيوانية مشيرا الى ان هيئة الزراعة تعمل منذ زمن بمهنية ودقة عالية بهدف تحقيق المنشود والغاية من المشروع.

وقال الحساوي في تصريح صحافي عقب الانتهاء من مناقشة الاتهامات المنسوبة لهيئة الزراعة باستكمال تخصيص حيازات زراعية لشركات في مشروع الاعلاف والاغنام في العبدلي في لجنة حماية المال العام ان الهيئة قامت بجميع الجوانب الخاصة بالإجراءات واللائحة والقانون وتقديم كافة الوثائق والمستندات ومحاضر اللجنة المختصة التي تؤكد سلامة اجراءات الهيئة في تطبيق اللائحة والقانون الصادر في 2010 و الذي حدد اولوية التقديم النظر للشركات ذات الملاءة المالية والقدرة على المساهمة في مشروع الامن الغذائي.

وقال: إن الهيئة نجحت في رفع مستويات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية لافتا الى ان مهلة توفيق الاوضاع للحيازات المخالفة انتهت طبقا للقانون رقم 24 لسنة 2015 وان الهيئة ستبدأ بسحب الحيازات التي لم تستغل والمخالفة وان فرق العمل واللجان المختصة قد انتهت من إعداد كشوفها الخاصة بالحيازات المخالفة في جميع المناطق الزراعية.

وأكد الحساوي ثقته بجميع منتسبي هيئة الزراعة من قياديين وموظفين مجددا صحة اجراءات تعامل اجهزة الهيئة المختلفة مع كل الحيازات الزراعية ووفقا للقانون.

التعليمية: قانون التعليم الخاص سيعالج مشكلة زيادة الرسوم

جانب من اجتماع سابق للجنة التعليمية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة الارشاد البرلمانية الخميس الماضي تكليف مجلس الامة لها بشأن دراسة موضوع الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة بحثت موضوع الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة والمشكلات التي تصاحبها مع مجموعة من اولياء الامور موضحا ان الملاحظات التي اثيرت في الاجتماع سيتم نقلها الى اصحاب المدارس الخاصة والمسؤولين في وزارة التربية لبحثها معهم.

واضاف الرويعي ان اللجنة بصدد الانتهاء من مشروع قانون بشأن نظام التعليم الخاص الذي سيساهم في معالجة موضوع الرسوم في المدارس الخاصة مشيرا الى عدم وجود تشريع قانوني ينظم مثل هذا الامر في الوقت الحالي.

وبين ان اللجنة ناقشت ايضا موضوع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خاصة انهم صرحوا عن فوزهم بجائزة في التميز الالكتروني ومدير الهيئة يدعو الى التسجيل اليدوي للشعب.

واوضح انه فعليا في مكاتب التسجيل بهيئات التطبيقي فان الطلبة هم من دفعوا الثمن وقالوا لهم اذهبوا لمدير الهيئة ولا نملك تسجيلكم في المقررات الدراسية ونتمنى من الوزير او مدير التطبيقي حل هذه الاشكالية.

الخرينج: تفعيل الرقابة على الأسواق قبل رمضان

مبارك الخرينج

طالب نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج معالي وزير التجارة د.يوسف العلي ومعالي وزير البلدية عيسى الكندري وجميع المسؤولين عن الجهات الرقابية بالعمل على تفعيل الرقابة تفعيلا مكثفا ودائما على الأسواق والمحلات ومنافذ البيع بكافة اشكالها قبل شهر رمضان المبارك وخلاله منعا لاستغلال هذا الشهر المبارك في زيادة الاسعار وبيع المواد الفاسدة والمنتهية صلاحيتها.

مطالبا الجهات الرقابية بكافة اشكالها التشدد في الرقابة والعمل على منع اي زيادات مصطنعة في الاسعار استغلالا من بعض التجار ضعاف النفوس لهذا الشهر المبارك وكذلك التشدد من قبل الجهات الرقابية الصحية في منع اي مواد غذائية منتهية الصلاحية او فاسدة من وصولها الى المستهلك حفاظا على الصحة العامة للعباد.

واعتبر الخرينج ان تفعيل الرقابة وقيامها بدورها لها من الاهمية بمكان بالحفاظ على الاسعار بمستواها الطبيعي من دون زيادات غير حقيقيه وحماية المستهلك من الغش التجاري والمحافظة «على جودة المواد المقدمة» للمواطنين.

الحريجي يطالب بإنشاء لجنة وطنية لتشخيص الاعاقات

سعود الحريجي

طالب النائب سعود الحريجي بحل معضلة إعادة تقييم وتشخيص حالات ذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما في ضوء المعلومات التي وصلتنا عن التضارب في قرارات اللجان الطبية المعنية بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة المتعلقة بتشخيص الحالات المعروضة على اللجان.

وأشار الحريجي إلى أنه سبق حذرنا من تحميل ذوي الاحتياجات فاتورة التساهل في وقت سابق مع مدعي الإعاقة خلال عملية التدقيق على الملفات المدرجة لدى هيئة الإعاقة مشيرا إلى أن الخلل في لجان تصنيف وتقييم الإعاقة أدى بكثير من الحالات المتضررة إلى اللجوء إلى القضاء لإنصافهم.

وأضاف أن المعلومات المتواترة من الجهات المعنية بذوي الاحتياجات تشير إلى تضارب صارخ في عملية إعادة تقييم الإعاقة وصل إلى حد نفي الإعاقة عن أم لديها ولدان معاقان أكدت التقارير الطبية أنهما ورثا الإعاقة من أمهما متسائلا كيف تصنف اللجان المختصة الأم على أنها ليست ضمن ذوي الاحتياجات فيما تثبت التقارير الطبية أن إعاقة ولديها وراثية عن طريق الأم.

وطالب الحريجي بإنشاء مركز تشخيص وطني أو لجنة وطنية للتشخيص تتسم بالمهنية والتخصصية والحيادية بعد أن شهد عمل اللجان حالة من التخبط في هذا الخصوص معتبرا أن دور الهيئة العامة هو المساهمة في رفع المعاناة عن ذوي الاحتياجات لا زيادتها.

يكون معزولا عن الحياة العامة الصاخبة ومحاطا بالوسائل كافة التي تضمن السرية والهدوء

العوضي: إنشاء مركز طبي متخصص لعلاج حالات الإدمان في إحدى المناطق الملائمة

تقدم النائب كامل العوضي باقتراح برغبة جاء في مقدمته أنه واتساقا مع احكام الدستور وتقيدا بمبادئه تقوم الدولة بالعناية بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة مستكملة عقدها برعاية الاسرة قائم سندها على الدين والاخلاق وحب الوطن مشفوعا بما تتطلبه من رعاية النشء وحمايته ووقايته من الاهمال الجسدي والروحي.

ويضيف العوضي أنه وعلى الرغم مما بذلته الدولة وتبذله من مهام في هذا الشأن فقد استشرت بين الشباب ظاهرة جامحة استمدت عناصرها من السيئ في بعض المجتمعات من انتشار استخدام المواد المخدرة وعقارات الهلوسة والمنشطات المحرمة بصورة اضحت تمثل هاجسا لدى المجتمع عامة ولدى الاسر التي ابتلى البعض من شبابها إناثا ورجالا بآفة الادمان المدمر الذي جعل منهم فئة تمثل خطورة على أنفسهم واسرهم والوطن.

ويبين أنه وإزاء انتشار هذه الآفة مع انتشار أنواعها حتى بات المدمن نفسه لا يعرف أنواعهما من كثرتهما وصار عدد المدمنين في الكويت في زيادة مستمرة وهذا امر تؤكده سجلات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات او ادارة السجون الكويتية وكذلك عدد المعالجين من تلك الآفة في مستشفى الطب النفسي ناهيك عن اعداد من تتستر عليهم اسرهم حفاظا على الوضع الاجتماعي وهنا سيتم اكتشاف ان الفاجعة في التصاعد المخيف في اعداد المدمنين الامر الذي يترتب عليه ضرورة تغيير نمط المكافحة والعلاج حتى يتواكب مع هذه الظاهرة الخبيثة التي اصابت العالم بأكمله ويزداد مرتكبوها يوما بعد يوم واهم وسائل المكافحة للوقاية هو قيام وزارة الاعلام بعمل حملات توعوية تكشف مخاطر الإدمان والوقاية منه.

كامل العوضي

ويقول العوضي إنه ومن المعلوم ان خطورة الإدمان لا تقتصر على التعاطي فقط بل تصل الى تهديد الامن والسلم الاجتماعي فالمدمن غائب دائما عن الادراك الحسي وبالتالي ينتج عن افعاله انتشار جرائم مثل القتل والسرقة فالمدمن لا يتورع عن أي فعل مقابل الحصول على المادة المخدرة بالإضافة الى حوادث الطرق التي يروح ضحيتها أناس لا ذنب لهم نتيجة قيادة مدمن غائب عن الوعي.

ويزيد: كما ان خطورة الإدمان تصل الى الحياة الاسرية وكم من نماذج لأسر كانت آمنة مطمئنة قبل ان يصيب الإدمان أحد افرادها وأدى ذلك الى انهيار العلاقة بين افرادها وخاصة الاسر المكونة حديثا ويتم اكتشاف ان أحد طرفيها مصاب بالإدمان وكم من وقائع طلاق وانفصال حدثت نتيجة هذا السبب.

وازاء استشراء هذه الظاهرة حاولت الجهات ذات الصلة مواجهتها بالسبل التقليدية بإعداد أسرة محددة تقبع داخل مستشفى الطب النفسي، وهو ما لا يتسق او يتوافق مع صحيح مواجهة المشكلة والتي تتطلب المبادرة الفورية الى قيام الجهات المختصة بإنشاء مركز طبي متخصصا لرعاية المدمنين بهذه الآفة مع تزويده بكافة ما يحتاجه من تخصص طبي ومتابعة اجتماعية واسرية تتلاقى في بوتقة العلاج من الادمان حتى نتدارك ما يتوقع من اثار مدمرة إذا استمر الحال على مواجهته بالوسائل التقليدية الحالية. خاصة والثابت ان الدولة تنفق عدة ملايين على علاج المصابين بهذه الآفة في الداخل والخارج بالإضافة الى ما تنفقه الاسر الميسورة التي ترسل أبنائها على نفقتها الخاصة.

وبالنظر الى الدول المتقدمة ووسائلها في سبيل مكافحة هذه الافة فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء عرضه على مجلس الامة الموقر.

ونص الاقتراح على أن تبادر الحكومة بتكليف الجهات المختصة انشاء مركز طبي متخصص لعلاج حالات الادمان في إحدى المناطق الملائمة من اهم مواصفاته ان يكون معزولا بقدر كاف عن الحياة العامة الصاخبة وان يكون محاطا بكافة الوسائل التي تضمن السرية والهدوء لتشجيع المدمن على العلاج وكذلك توفير متطلبات العلاج النفسي للمدمنين مع تزويده بما يحتاجه من كوادر طبية وأجهزة والاخصائيين الاجتماعيين ووسائل ترفيه ودعم الجمعيات ذات الصلة بمكافحة الادمان.

توفير متطلبات العلاج النفسي للمدمنين مع تزويده بما يحتاجه من كوادر طبية وأجهزة وأخصائيين اجتماعيين

دعم الجمعيات ذات الصلة بمكافحة الإدمان

عسكر يطالب بحل مشاكل أهالي القطعة 8 بمدينة سعد العبد الله

طالب النائب عسكر العنزي وزارات المواصلات والبلدية والكهرباء والماء بسرعة إيصال الخدمات العامة المحروم منها المواطنون من أصحاب البيوت في القطعة رقم 8 بمدينة سعد العبد الله بجنوب الجهراء للتخفيف من معاناة الأهالي بتلك المنطقة مشيرا إلى انه بالرغم من حداثة إنشاء بيوت المنطقة إلا أنها تعاني من إهمال الجهات المعنية حيث تفتقر إلى الخدمة الضرورية للسكان.

وقال عسكر في تصريح صحافي: إن مدينة سعد العبدالله تعتبر من الضواحي الكبيرة ومن المفترض ان تتوافر في جميع مناطقها البنية التحتية من مياه واتصالات وترقيم للبيوت والشوارع مثل باقي المناطق الأخرى إلا ان أهالي القطعة رقم 8 بالمدينة يعانون من تأخر بعض الخدمات العامة فمنذ سنوات لم تصل الى البيوت خدمة الهواتف الأرضية وكذلك لم تصل إليها المياه الصليبية مضيفا انه لم يتم كذلك ترقيم البيوت الشوارع في المنطقة وغياب اللوحات الاسترشادية بالمنطقة.

عسكر العنزي

طالب بكشف أسماء جميع العمداء المعينين في جامعة الكويت

أبل: تضارب في المصالح بين عمادة العلوم الطبية ورئاسة قسم المختبرات

وجه النائب د. خليل أبل سؤالا الى وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى قال في مقدمته: نمى إلى علمي أن هناك تضاربا في مصالح منصب عمادة كلية العلوم الطبية المساندة بجامعة الكويت وبين رئاسة قسم المختبرات الطبية

وطالب ابل بتزويده بنسخة من قرار تعيين عميد كلية العلوم الطبية المساندة بجامعة الكويت متضمنا نسخا من جميع القرارات الخاصة بإعادة تجديد منصب العميد.

وما المدة المسموح بها حسب القوانين والأنظمة واللوائح لتجديد منصب العمادة؟ مع تزويدي بجميع اللوائح التي تنظم التعيينات والتمديدات للمناصب القيادية بجامعة الكويت.

كما طالب بتزويده بكشف بأسماء جميع العمداء المعينين (بالأصالة أو بالوكالة) بجامعة الكويت مع بيان تاريخ التعيين لكل عميد وتاريخ التمديد - إن وجد - والشهادة العلمية والتخصص العلمي وسنوات الخبرة العملية .

وطالب ايضا بتزويده بنسخة من قرار مدير جامعة الكويت بتعيين رئيس قسم المختبرات الطبية وكشف تفصيلي بجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم المختبرات الطبية بجامعة الكويت من كويتيين وغير كويتيين متضمنا شهاداتهم العلمية والتخصصية وسنوات الخبرة العملية إلى جانب توضيح الدرجة العلمية لعميد كلية العلوم الطبية المساندة بجامعة الكويت بشكل تفصيلي بما فيها الشهادات العلمية الحاصل عليها والجهات المانحة لشهاداته العلمية وسنوات الخبرة العملية والبحوث العلمية المنشورة باسمه.

د. خليل أبل

وما مدى قانونية الجمع بين منصبي عميد كلية العلوم الطبية المساندة ورئاسة قسم المختبرات الطبية؟ وما اللوائح الجامعية المنظمة لهذا الجمع؟ مع ذكر جميع المبررات لهذا الجمع مع وجود أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لرئاسة قسم المختبرات الطبية.

وهل توجد حالات أخرى حاليا في جامعة الكويت يتم فيها الجمع بين عمادة الكلية ورئاسة أحد الأقسام العلمية التابعة للكلية؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بالبيانات الخاصة بقرارات التعيين بعمادة الكلية ورئاسة القسم العلمي بنفس الكلية واسم العميد وبياناته العلمية والخبرة العملية وأسباب إجراء مثل هذا التعيين.

كما طالب ابل في سؤال اخر للعيسى بتزويده بكشف بأعداد المتقاعدين من المعلمين والمعلمات التابعين لوزارة التربية المطبق عليهم قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (8 لسنة 2010) سواء المعلمين والمعلمات المعاقين أو ممن يقوم برعاية معاقوذلك من تاريخ صدور القانون حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

الحمدان: يسأل الجسار عن مهندس غير كويتي ضبطت في حسابه مبالغ كبيرة

وجه النائب الحمدان سؤالين إلى وزير الكهرباء والماء م. احمد الجسار قال في مقدمة الأول منها: بناء على تصريحات وكيل وزارة الكهرباء أنه تم ضبط أحد المهندسين غير الكويتيين حيث وجد في حسابه مبالغ كبيرة وتحويلات مالية من بعض الشركات التي تتعامل مع الوزارة مطالبا بتزويده بالآتي:

1 - ما المنصب الذي كان يشغله هذا المهندس؟

2 - ما طبيعة العمل الذي يقوم به بالوزارة؟

3 - هل يدخل الترخيص لإيصال التيار الكهربائي في اختصاصات عمله؟

4 - أسماء الشركات التي حولت مبالغ إلى حساب هذا المهندس والمبلغ المحول في كل مرة لكل شركة على حدة.

5 - هل قامت الوزارة بتقديم شكوى أو إبلاغ النيابة العامة بشأن المهندس والشركات التي حولت إليه المبالغ؟

حمود الحمدان

التميمي: لا نريد مسلسلات منافية للأخلاق في رمضان

عبدالله التميمي

طالب مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بضرورة حث المسؤولين في تلفزيون دولة الكويت والقنوات المحلية الأخرى على تدقيق الاعمال التلفزيونية في شهر رمضان المبارك قبل الشروع ببثها للمشاهدين.

وقال: تتسابق القنوات التلفزيونية في عرض البرامج والمسلسلات التلفزيونية التي تخالف المبادئ الإسلامية والأخلاقية والقيم الكويتية وتتم الأستعراضات المبتذلة والأسفاف بالأعمال الدرامية التي لا تكون لها رسالة اجتماعية مفيدة في شهر المغفرة والرحمة والعتق من النار على الرغم من مطالبتنا ان تكون الرقابة الصارمة على مدار السنة ولكن علينا ان نشير الى هذا الأمر الأخلاقي المهم مع قرب شهر رمضان المبارك ولا نقبل بضرب المبادئ الدينية والأخلاقية عرض الحائط وذلك فقط من أجل التكسب المادي والتميز البرامجي والدرامي على حساب القيم والأخلاق.

وأضاف التميمي مخاطبا وزير الإعلام: نتمنى أن يستفيد القائمين على تلك الأجهزة من التجارب السابقة والتدقيق فيما يبث بالشهر الفضيل من الأعمال التلفزيونية المنافية للاخلاق الإسلامية والأعراف والعادات الكويتية وأن يتم غربلة هذه الأعمال الإعلامية قبل عرضها والتدقيق في مضامينها وانعكاسها على الشباب والمشاهدين بصفة عامة.

وختم تصريحه قائلا: نسأل الله القدير أن يحمي شبابنا وبناتنا من الاعمال والبرامج المنافية للأخلاق والقيم والمبادئ الشرعية.

الظفيري يدعو الى إعادة التيار الكهربائي لـ 45 منزلا في الجهراء

د. منصور الظفيري

طالب النائب د. منصور الظفيري البلدية بإعادة التيار الكهربائي الذي تم قطعه عن 45 منزلا في الجهراء لاضافتهم أدوارا مخالفة لافتا إلى ضرورة منح هؤلاء المواطنين مهلة لترتيب أوضاعهم أو اختزال القطع في الأدوار المخالفة.

وقال الظفيري في تصريح صحافي: من المستغرب أن يتم قطع الكهرباء عن عوائل كويتية ودرجة الحرارة مرتفعة وهذه العوائل لديها شيوخ ونساء مشددا على ضرورة منح مهلة مدتها 3 شهور على أقل تقدير حتى يتسنى للعوائل تعديل اوضاعهم لا سيما أن هناك مؤجرين ويحتاجون إلى مهلة لترتيب أوضاعهم.

وانتقد الظفيري الصمت الحكومي على مدى السنوات الماضية وعدم تحريك الملف إلا هذه الأيام داعيا إلى معاقبة المسؤولين الذين تقاعسوا عن أداء عملهم وعندما أرادوا تطبيق القانون اتجهوا إلى السكن الخاص وتركوا السكن الاستثماري والتجاري ومن الحري بالحكومة تطبيق القانون على التاجر قبل المواطن البسيط.

وخاطب الظفيري وزير البلدية الذي يتعامل برفق مع التجار ويحمر عينيه على المواطن داعيا إياه إلى التريث حتى إقرار قانون البلدية الجديد في مجلس الأمة والذي تمت الموافقة عليه في المداولة الأولى ووضع آلية للتعامل مع مخالفات البناء.

غير لائق التراجع عن إقراره بعدما قطعنا كل هذا الإنجاز

الجيران: تعديلات الحكومة على قانون الخبراء لا مبرر لها

علق النائب د. عبدالرحمن الجيران على تعديلات الحكومة على قانون الخبراء والتي اعلن عنها وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع واكد الجيران انه لا مبرر للحكومة في تعديلاتها الأخيرة على هذا القانون في المادة 24 وغير لائق التراجع بعدما قطعنا كل هذا الإنجاز.

واشار الجيران الى نطاق اختصاص إدارة الخبراء موضحا انها تعد بوزارة العدل أهم مرافق القضاء حيث يستعين القضاء بخبراء الإدارة لإبداء الرأي الفني الهندسي والمحاسبي في عشرات آلاف القضايا سنويا والتي تصل قيمة المطالبات المالية بها لمئات الملايين حيث بلغت اكثر من 20 الف قضية،

واضاف: كما تستعين بهم النيابة العامة في إبداء الرأي وإعداد التقارير بقضايا الأموال العامة بكبرى مشاريع الدولة وهي بذلك مسؤولية في غاية الأهمية والخطورة لا سيما أن البلد مقبلة على مشاريع مليارية حيث يبنى رأي النيابة العامة وأحكام القضاء بناء محكما فنيا ومهنيا على تقارير الخبراء كما لا تسند للخبراء أي أعمال أخرى سوى ما حددته اللوائح والقوانين التي تم إقرارها من استعانة القضاء والنيابة بهم وبالتالي هي مرفق قضائي بحت. والأصل فيه الاستقلالية لا سيما أن وزارة العدل طرف بالعديد من القضايا المنظورة أمام الخبراء وذلك لأهمية تطوير التشريعات ورفعها لمستوى العالمية وخاصة في ظل التطورات على كافة الأصعدة وبروز عدد من التحديات المحلية والإقليمية ونظرا لمرور 36 عاما على إقرار قانون الخبرة رقم 40 لسنة 1980 فقد اتفقت الرؤية الحكومية والنيابية بأن الحاجة ملحة لتطوير هيكل ذلك القطاع ليتناسب مع زيادة حجم الخبراء ومسؤولياتهم.

وتابع الجيران في بيان اصدره: وحيث إن المادة 24 هي من يحدد نوع هيكل الإدارة ونظرا لكون المقترح النيابي الأول والذي نص بأن تكون الإدارة هيئة عامة فقد لاقى اعتراضا من الحكومة ولكن تم التوصل لمقترح تقدمت به ولله الحمد بحيث تكون إدارة الخبراء إدارة عامة يرأسها وكيل وقد رفع تقرير اللجنة التشريعية دون اعتراض موضوعي من الحكومة وتم التصويت عليه بالمداولة الأولى إلا أن الحكومة طلبت أجل لإعادة صياغة المادة وقد تبين عند مناقشة التعديل باللجنة التشريعية بأن مقترح التعديل الحكومي يهدف لتفريغ القانون من مضمونه عبر إبقاء حجم القطاع كما هو (بأن يرأس الإدارة العامة للخبراء وكيل مساعد ؟) أي أن التغيير أصبح فقط بالمسمى من إدارة إلى إدارة عامة !! لذا رفضت اللجنة التشريعية بالإجماع التعديل الحكومي إلا أن المقترح الحكومي أعيد طرحه مرة أخرى بجلسة 2016/5/24 ونال موافقة الحكومة ومجموعة من النواب وصدر بالتالي القانون وفق الرؤية الحكومية.

واكد الجيران ان التعديل الحكومي لا يرقى لمستوى العالمية للأسباب التالية :

أولا: الناحية القانونية:

أ - إن التعديل الحكومي اشترط فقط أن يكون نواب الرئيس بدرجة كبير خبراء أي لا بد أن يكونوا خبراء بخلاف المقترح النيابي الأول الذي اشترط بأن يكون الرئيس كذلك من الخبراء وهذا التعديل غير المستحق أعطى للحكومة فرض ما تراه من خارج الإدارة ليشغل هذا المنصب الحساس بغض النظر عن مؤهلاته أو خبرته الفنية ويكمن الخلل في هذا التعديل الحكومي بأن أعطى السلطة التنفيذية حق التدخل المباشر في عمل الخبرة من خلال عد صلاحيات ممنوحة للرئيس فرئيس الإدارة العامة للخبراء له صلاحية مايلي: سحب الدعاوى من الخبراء وحق الموافقة على إعادة فتح باب النقاش بالدعاوى اضافة الى انه عضو في مجلس الخبرة الخاص بنظر التظلمات وعضو في مجلس تأديب الخبراء كما ان العديد من الصلاحيات التي أصبح للسلطة التنفيذية حق التدخل المباشر بها ولا يستقيم معه بذلك حيادية عمل الإدارة في الدعاوى التي تكون وزارة العدل بشكل خاص والحكومة بشكل عام طرفا بها وهذا ملحظ دقيق.

واضاف الجيران قائلا: أثارت الحكومة مبرر عدم قانونية وجود وكيلين بذات الوزارة وهو أمر غير صحيح بل ومستغرب فهناك فرق بين أن تكون تبعية الإدارة لوزارة العدل وبالتالي يجب أن تكون تحت مظلة وكيل العدل وبين أن تتبع وزير العدل وبالنظر إلى مقترح الحكومة ذاته

د. عبدالرحمن الجيران

يتبين أنه اتفق مع المقترح النيابي الموافق عليه بالمداولة الأولى! بأن تكون تبعية الإدارة للوزير وليس الوزارة وبالتالي ليس هناك علاقة مباشرة مع وكيل وزارة العدل وهذا الأمر معمول فيه بالإدارة العامة للتحقيقات التي يرأسها وكيل يتبع وزير الداخلية وكذلك بجهاز المراقبين الماليين الذي يرأسه بدرجة وزير ويتبع وزير المالية والعديد من الأمثلة التي لا مجال لحصرها.

ب - المذكرة التفسيرية المرفقة بالقانون سواء المقدمة من الحكومة أو النواب أشارت إلى أن القانون يهدف إلى تطوير هيكل الإدارة وهذا الأمر يتعارض مع واقع التعديل الحكومي الذي اكتفى بتغيير مسمى الإدارة ورفض أي تعديل لهيكلها الحالي.

ثانيا: الناحية الفنية:

أ - إن القانون الذي تم التصويت عليه أضاف مسؤوليات جديدة للخبراء وهي الإدارة العامة للتحقيقات وهيئات التحكيم الاستعانة بهم مما سيضاعف عدد الدعاوى المنظورة وعدد الخبراء المباشرين لها وهي مسؤوليات تتطلب استحداث قطاعات جديدة لا يمكن تحقيقها بالهيكل الحالي.

ب - إن متوسط عدد الخبراء بكل قسم 7 خبراء وفي حال انضمام الدفعة الجديدة سيصل إلى 12 خبيرا بكل قسم وهو أمر يستحيل معه لأي رئيس قسم مراجعة كافة التقارير الفنية المنجزة من الخبراء وهي جزئية في غاية الخطورة ناهيك عن زيادة عدد الخبراء بالسنوات المقبلة مما سيساهم حتما في إطالة أمد بحث الدعاوى لا سيما أن عدم تطوير الهيكل أيضا ساهم في منع استحداث أقسام فنية مساندة لعمل الخبرة من مساعدي مهندسين ومختبرات تساهم في تقليص جهد ووقت بحث الدعاوى بما يحقق مصلحة المتقاضين.

ثالثا: من الناحية الإدارية:

إن الهيكل الحالي الذي يرأسه الوكيل المساعد أقر منذ 36 سنة وأصبح لا يناسب العدد الكبير للخبراء (300 خبير حالي) بدليل أن الخبراء ممن أمضوا 26 سنة لم تسنح لهم حتى الآن فرصة الوصول لمنصب رئيس قسم وهذا لا يمكن تصوره بأي قطاع بالدولة !! فما بالك بعد انضمام 200 خبير جديد سينضمون بالأشهر المقبلة علاوة على السنوات المقبلة مما يصبح معه من المستحيل استيعاب الهيكل الحالي لهم والذي أقره التعديل الحكومي دون تعديل.

رابعا: من الناحية المالية:

إن الكلفة المالية التي عادة ما تصاحب التوسع في الهيكل التنظيمي العام لا تنطبق على قانون الخبرة حيث إن كادر الخبراء الحالي لا يضمن أي ميزة مالية أو عينية أو حتى بونص سنوي للمناصب الإشرافية من رئيس قسم إلى مدير إدارة وبالتالي فإن مرتب مدير الإدارة هو ذاته مراتب الخبير العادي تماما وبالتالي لا كلفة من استحداث مناصب إشرافية فيبقى الأمر على ما هو عليه.

وكذلك الأمر بالنسبة للمناصب القيادية فإن القانون لا يلزم الحكومة بعدد محدد من نواب الرئيس ممن سيكونون بدرجة وكيل مساعد وبالتالي فإن التوسع بالقطاعات محكوم بموافقة الخدمة المدنية والتوفيق بين كلفة استحداث القطاعات وبين الحاجة العملية لها.

واختتم الجيران بالقول: وملخص جميع ذلك أنه ومع التعديل الحكومي على المادة 24 من قانون الخبرة أصبح معه القانون معيبا ويعتبر عقبة في تطوير القضاء ومرافقة ودعم استقلاليته وضرب مبدأ العدالة الناجزة عرض الحائط وأصبح معه قانون الخبرة باكورة تطبيق التوجهات الحكومية بالحد من استقلالية القضاء ومرافقه وتحكم السلطة التنفيذية بمناصبه القيادية ومراكز اتخاذ القرار بها ومشروع مجلس الدولة هو الخطوة المقبلة التالية لذلك التوجه.

الكندري: منح 30 مفتشا رقابيا صفة الضبطية القضائية لضبط الأسعار في رمضان

شدد النائب فيصل الكندري على ضرورة تفعيل الرقابة الصارمة على أسعار المنتجات والسلع الاستهلاكية في الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية من قبل وزارة التجارة خلال الفترة المقبلة مع اقتراب شهر رمضان المبارك وضمان عدم ارتفاعها كاشفا عن اتصال هاتفي أجراه مع وزير التجارة د.يوسف العلي للوقوف عند خطة الوزارة الموضوعة للتعامل مع أية خروقات قد تحدث بشأن الأسعار والتلاعب بها لا سيما مع اقتراب شهر رمضان المبارك.

وقال الكندري في تصريح صحفي إن الوزير العلي كشف له عن حرص الوزارة على متابعة ملف الأسعار وعليه فقد قامت الوزارة بفرق متخصصة لمراقبة الاسعار في الجمعيات والأسواق المركزية والمحال التجارية حسبما أبلغه الوزير مشيرا الى ان جولات الفرق التابعة للوزارة قد نتج عنها ضبطيات لأغذية مقلدة في بعض الأسواق المركزية وتم التعامل معها وفق القانون من أجل سلامة وصحة المستهلكين لافتا الى ان الجولات على الاسواق سيتم تكثيفها في الوقت الحالي مع الأيام المقبلة بحسب ما أبلغه الوزير العلي.

واشار الكندري الى ان العلي وعد في الاتصال الهاتفي بزيادة عدد المراقبين مع منح ما يقارب 30 مفتشا رقابيا صفة الضبطية القضائية والتي تساهم في دعم عمل المراقبين واتخاذ كافة الاجراءات الفورية بحق المخالفين.

وقال الكندري إنه لا يجوز بأية حالة من الأحوال اللجوء إلى رفع الأسعار خاصة أن جميع السلع الاستهلاكية والغذائية متوافرة وبكميات كبيرة وعليه يجب على الوزارة القيام بواجبها القانوني ومحاسبة كل من تسول له نفسه استغلال الشهر الفضيل للتكسب المادي على حساب المواطن.

وذكر الكندري أن بعض التجار قد يقومون برفع الأسعار مستغلين إقبال المواطنين والمقيمين على شراء السلع والمنتجات الغذائية وعليه فإن عمل وزارة التجارة يجب ألا يرتكز فقط على الرقابة الغذائية انما على ضبط الاسعار وضمان عدم ارتفاعها وهذه مسؤولية على الوزير وقد وعد بالقيام بها على أكمل وجه.

فيصل الكندري

قال لـ «الدستور» إن آلية الأسئلة البرلمانية تحتاج إلى تغيير حتى تحقق الهدف منها

عبد الصمد: أياد خفية تعمل ضد مصلحة الكويت في الرياضة

الكلام قل والإنجاز زاد في المجلس نتيجة آلية المناقشة وعمل اللجان

أكد النائب عدنان عبدالصمد ان القانون الذي أقره مجلس الامة بخصوص البدون قد لا يكون هو الحل الجذري للمشكلة لكنه يقربنا من الحل الشامل لهذه القضية التي تضخمت واصبحت تشكل عبئا اجتماعيا وتؤثر على سمعة الكويت.
واوضح عبد الصمد في حوار مع «الدستور» ان الحكومة عليها مسؤولية حل المشكلة صحيح بالتعاون مع المجلس مهم لكن ان لم تتعاون الحكومة فلن تحل هذه القضية.
وحول ايقاف النشاط الرياضي قال عبد الصمد ان هناك ايادي خفية وهي كويتية للاسف تعمل ضد مصلحة الكويت وهي التي تقف وراء استمرار ايقاف النشاط الرياضي الا انه اضاف ان الايام المقبلة ربما تشهد تطورات لتوضيح الحقيقة حول استقلالية الرياضة وفيما يلي نص الحوار:

عدنان عبدالصمد

الأيام المقبلة ستوضح الصورة عن استقلالية الرياضة

قضية البدون في يد الحكومة وإذا لم تتعاون فلن تحل هذه القضية

• إلى أي مدى أنتم راضون عن آلية طرح الأسئلة الى الوزراء وهل يحقق ذلك مصلحة المواطنين؟

- مع الأسف نحن نتأخر كثيرا في تعليقنا على الأسئلة التي نقدمها الى الوزراء وإبداء ملاحظاتنا على ما يقدمونه من إجابات ولذلك فإن التعقيب عليها والأحداث التي تتناولها عادة ما تكون قد انتهت ومن ثم يصبح التعليق عليها بعد فوات الأوان لذا لابد من البحث عن آلية جديدة وربما يكون ذلك بتخصيص جلسات جديدة لحل تلك الإشكالية أو المحاولة قدر الإمكان أن يكون لبند الأسئلة نصيب في كل جلسة.

وقد تم في جلسة الأسبوع الماضي مناقشة قانون مهم وهو قانون غير محددي الجنسية على أساس أن الوزير لا يستطيع تجنيس عدد معين إلا بقانون يحدد ذلك العدد والقانون الذي تمت الموافقة عليه في المداولة الثانية في الجلسة السابقة ينص على ألا يزيد العدد على أربعة آلاف.

وقضية البدون مع الأسف لم تول الجدية والاهتمام اللازمين سواء من الحكومة أو بعض أعضاء المجلس ولو تم التعامل مع القضية بالشكل الصحيح لما تضخمت هذه المشكلة وأصبحت مثل كرة الثلج تزداد يوما عن يوم حتى أصبح هناك من يقدر الأعداد الآن بمئة وعشرة آلاف أو مئة وعشرين ألفا.

والمهم أن القانون الذي أقره المجلس بالرغم من أنه لا يحل المشكلة بشكل كامل لكنه يحلها بصورة جزئية إذا تم تطبيقه بصورة سليمة من قبل الحكومة لأنه وكما أثير داخل الجلسة ليس هناك حد أدنى للتجنيس وكل القوانين السابقة التي صدرت بإعطاء عدد محدد للوزير كانت تنص أيضا على ألا يزيد العدد على رقم معين لكن من خلال تجاربنا مع الحكومة في السنوات السابقة كانت دوما لا تجنس العدد المذكور في القانون مع الأسف ولا نصفه أحيانا بالرغم من أنه يوجد من يستحقون الجنسية ومن أخذ الجنسية الدرجة الأولى كان القانون يشترط عليه أربعين سنة من 1920 إلى 1961 وهناك من هم في الكويت منذ ستين أو سبعين عاما ولم يحصلوا على الجنسية فإذا تعين أحد على سبيل المثال في الجمارك عام 1957 فكم عمره عندما تعين ومع ذلك الآن يطرد من عمله مع أن راتبه 250 دينارا فقط وهذه كلها مآس بالنسبة لقضية البدون يجب النظر إليها من ناحية إنسانية أو قانونية أو شرعية وخاصة أنه إذا لم نحل مشكلة البدون الآن فسوف تتفاقم أكثر وأكثر ولو أعطينا الجنسية لمن يستحق منذ البداية فكان سيبقى من لا يستحق خارج الموضوع وحتى الذي عاش في الكويت فترة طويلة وإن كان لا يستحق الجنسية فيجب أن تكفل له الحقوق المدنية الإنسانية وبقانون ليس بحسب المزاج كما هو حاصل وللأسف هذه نقطة سوداء في سجل حقوق الإنسان في الكويت بالتالي الحل مطلوب وبالذات من الحكومة صحيح أن المجلس له دور مهم ولكن إذا لم تتعاون الحكومة فلن تحل هذه القضية والقانون الذي صدر وإن كان ليس شاملا أو جذريا كما نرغب نأمل أن يقربنا من الحل الشامل لتلك المشكلة.

• هل مناقشة قضية البدون في نهاية دور الانعقاد ستمكن من حسمها؟

أولا نحن قدمنا اقتراحا بقانون مع مجموعة من النواب أنا ود. خليل ابل وأحمد لاري وآخرين وكان مطلبنا أنه على الأقل يجب أن تقنن الحقوق المدنية والإنسانية.

ثانيا إن كثيرا من البدون مرتبطون بنسيج اجتماعي مع الكويتيين سواء بالنسب أو بالحسب والنسب هو علاقة الزواج أما الحسب فهو علاقة عائلية مثل ابن عم أو ابن خال وكثير من الكويتيات متزوجات من بدون وهؤلاء مشكلتهم كبيرة جدا اليوم فأبناء الكويتيات المتزوجات من بدون أو من غير كويتيين يواجهون نفس المشكلة أيضا. وبالنسبة لقرب انتهاء دور الانعقاد فنحن كان لنا مع الحكومة تجارب سابقة سلبية للأسف.

• وماذا عن توقف النشاط الرياضي على المستوى الدولي وهل سنقف مكتوفي الأيدي؟

- لقد ناقشنا هذا الموضوع في جلسات الأسبوع قبل الماضي وعن زيادة مخصصات الأندية الرياضية من نصف مليون إلى 750 ألف دينار ولايزيد المبلغ على ذلك والسبب لاستخدام عبارة (لا يزيد) هنا هو انه ليست كل الأندية تستحق الـ 750 ألف دينار فليس لي أن أساوي بين ناد متخصص عنده ثلاث أو أربع ألعاب مع ناد شامل فيه كل الألعاب ولهذا وضعنا هذا المبلغ كحد أقصى وبعد ذلك تخرج قرارات من هيئة الشباب وهي التي تحدد الضوابط والشروط المستحقة لهذا المبلغ وهذا القانون يعتبر أيضا إنجازا للرياضة والأندية.

• ما آخر تطورات المشاركة الدولية بالنسبة للرياضة؟

- الحقيقة المؤسفة أن التطورات المتلاحقة للاحداث جاءت على غير ما كنا نتمنى فعلى الرغم أنه كانت هناك أخبار مبشرة بالخير في انقشاع الغمة ورفع الحظر عن مشاركات الكويت الدولية في النشاط الكروي (كرة القدم) إلا أنه تبين أن هناك أصابع خفية لاتزال تعمل ضد مصلحة الكويت حتى أنها تمكنت من إقناع المسؤولين في الفيفا باتخاذ قرار عكس مصلحة الكويت وقد كان هناك وفد شعبي كويتي لإدارة الأزمة من هناك وتقديم الحقائق الدامغة على استقلالية الرياضة في الكويت إلا أن أصحاب الأصابع الخفية - وهي أصابع كويتية مع الأسف الشديد - لعبت دورا سلبيا للغاية ووظفت كل علاقاتها وإمكاناتها لاستمرار إيقاف النشاط الكروي وقد تحدث النائب عبد الله المعيوف في مؤتمر صحفي في المجلس مؤخرا كشف فيه عن كل الحقائق عن هذه المؤامرة الدنيئة على الرياضة الكويتية مما جعله يلقي بالكرة في ملعب الأندية الرياضية ذاتها والرياضيين وجمعيتهم العمومية لكي يكون لهم موقف من هذه الإساءة البليغة للكويت وأهلها والمتسببين فيها وسحب الثقة منهم في أن يكونوا في مقاعد قيادية للرياضة الكويتية وأعتقد أن الأيام القليلة المقبلة ربما تقود في النهاية إلى تصحيح الأوضاع والصور التي شوهها البعض عن استقلالية الرياضة في الكويت.

• وماذا عن قضيتي الصيدلة والبلدية؟

- قانونا الصيدلة والبلدية أقررناهما في المداولة الأولى الجلسة الماضية وهناك قوانين مهمة أيضا منها كما ذكر الرئيس الغانم ما يتعلق بتطوير القضاء وإذا أقرت هذه القوانين فسيكون إنجازا كبيرا للمجلس بما فيه مخاصمة القضاء وقوانين أخرى تتعلق باستقلالية القضاء إداريا وماليا وبالتالي هذه القوانين الكل متحمس لها وهناك تفهم حكومي وتفهم من الجهاز القضائي أيضا.

وأنا قدمت قانونين بالنسبة لموضوع مخاصمة القضاء في فصل سابق وأيضا قدمت قانون مجلس الدولة ولكن لم يتوافر لهما النجاح والآن وزير العدل يبشر بأن الحكومة لديها مشروع قانون فيما يتعلق بمجلس الدولة وهذا القانون إذا أقر فسيضيف إنجازا كبيرا بالإضافة إلى القوانين السابقة.

• هل الفترة المتبقية ستكفي كل ما يوضع على طاولة المجلس؟

- كان سابقا الكل يريد أن يتكلم في كل قانون اما الآن بعد ما ينجز في اللجان فمن عنده ملاحظات على القانون او على التعديلات فسيقدمها وإذا هناك تعديلات كثيرة يؤجل القانون كما حصل بالنسبة لقانون البلدية وترسل التعديلات إلى اللجنة ثم تعود إلى المجلس وهذه الآلية ساهمت كثيرا في إنجاز القوانين في هذا الفصل التشريعي وبعد ان تطبخ هذه القوانين في اللجان تأتي إلى المجلس وتقر بكل سهولة إذا كان هناك اتفاق أما إذا لم يكن هناك اتفاق فترفض بسهولة او يتم تعديلها في اللجان باختصار فإن الكلام قل والإنجاز زاد.

• ماذا عن جلسات شهر رمضان؟

- بالطبع ستكون هناك جلسات وفي العشر الأوائل ستكون هناك جلسات لإقرار الميزانية ونأمل في نهاية شهر رمضان أن تكون هناك جلسة ختامية مع الميزانية العامة للدولة.

أشادوا بالافتتاح المشرف للمبنى الجديد والقوانين المهمة التي أقرت الأسبوع الماضي

نواب: المجلس الحالي سيكون نبراسا

اشاد نواب بمواصلة مجلس الامة انجازاته النوعية سواء على مستوى الرقابة او التشريع او تعزيز مكانة المجلس على مستوى المنطقة واوضحوا ان تشريف صاحب السمو امير البلاد وسمو ولي العهد لافتتاح المبنى الجديد للمجلس وإطلاق اسم صباح الأحمد على هذا المبنى الجديد تقديرا لمكانة سموه لدى المجلس يدل على أن صاحب السمو يولي اهتماما كبيرا بالمؤسسة التشريعية والرقابية في البلاد ولمكانة سموه كقائد عمل إنساني وهو بالتأكيد يسجل لمجلس الأمة كإنجاز من ضمن إنجازات السنوات الثلاث الماضية.
واضافوا ان المجلس ناقش ايضا الاسبوع الماضي قوانين مهمة على رأسها قانون البلدية الذي استمر 10 سنوات ينتظر المناقشة وايضا قانون الصيدلة الذي سيتيح للمواطنين الحاصلين على كلية الصيدلة فتح صيدليات مما يفتح فرص عمل امام المواطنين.

مبارك الخرينج

الخرينج: إنجازات المجلس تناسب ما له من تاريخ عريق وريادة مشرفة في المنطقة

أكد نائب رئيس المجلس الأمة النائب مبارك الخرينج أن المجلس تشرف بحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه بافتتاح مبنى صباح الأحمد بمجلس الأمة الذي يعد تحفة معمارية لصرح ديمقراطي عريق.
وقال إن المجلس تشرف بهذا الحضور السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.
ولاشك أن إطلاق اسم صباح الأحمد على هذا المبنى الجديد تقديرا لمكانة سموه لدى المجلس يدل على أن صاحب السمو يولي اهتماما كبيرا بالمؤسسة التشريعية والرقابية في البلاد ولمكانة سموه كقائد عمل إنساني وهو بالتأكيد يسجل لمجلس الأمة كإنجاز من ضمن إنجازات السنوات الثلاث الماضية.
وأضاف الخرينج أن المناسبة عزيزة خاصة أنها تتناسب مع ما لمجلس الأمة من تاريخ عريق وريادة مشرفة بين المجالس النيابية في المنطقة وفي العالم العربي.
ونتمنى أن يكون هذا المجلس نبراسا وعنوانا مشرفا للعمل البرلماني في الكويت ورمزا للتعاون بين الجميع سواء المجلس والحكومة أو أعضاء المجلس فيما بينهم.
وعن جلسة المجلس الأسبوع الماضي أشاد الخرينج بما أنجزه المجلس من تشريعات وقوانين تسهم في خدمة المواطنين والارتقاء بالحياة البرلمانية قال إن المجلس كعادته يواصل عمله الدؤوب لإنجاز القوانين المهمة الموضوعة على جدول الأعمال ونأمل أن تواكب الحكومة أداء المجلس في تنفيذ هذه القوانين بالشكل الذي يحقق مصالح الشعب.
وقال النائب عدنان عبد الصمد إن قانون البلدية كان له نصيب الأسد في المناقشات بالطبع كان هناك في البداية رسالة واردة من لجنة الميزانيات إلى لجنة حماية الأموال العامة وقد استحدثنا في هذه اللجنة آلية جديدة بحيث أن أي قضية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والنقاش أو التحقيق نرسل بها إلى لجنة مختصة في المجلس لكي تقوم بالتحقيق فيها.
على سبيل المثال عندما كان هناك موضوع الدروس الصيفية والساعات الإضافية ومخالفات ديوان المحاسبة عليها أحلنا الموضوع إلى اللجنة التعليمية كلجنة تحقيق وأيضا في هيئة الاستثمار عندما وجدنا أن هناك بعض القضايا تحتاج إلى تحقيق أحلنا الموضوع إلى لجنة حماية الأموال العامة

التتمة ص09

د. محمد الحويلة

الحويلة: المبنى الجديد يعبر عن تقدير رئيس وأعضاء المجلس لصاحب السمو ومكانته العالية

عدنان عبدالصمد

عبدالصمد: أي قضية تحتاج إلى مزيد من الدراسة نرسلها إلى لجنة مختصة في المجلس

عسكر العنزي

العنزي: قانون الصيدلة يفتح أبوابا للعمل في وجه فئة من الشعب كانت محرومة

محمد طنا

طنا: نتمنى أن يواصل المجلس أداء عمله بهذا المستوى الذي يحقق المصلحة العامة

العمير: النواب كانوا متحمسين كثيرا لمناقشة قانون البلدية

من جانبه قال د. علي العمير وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة إن المجلس أنجز قانونا من أهم القوانين في مداولته الأولى وهو قانون البلدية الذي مضى عليه الآن أكثر من عشر سنوات والذي أبدى البعض ملاحظات عليه وطالب ببعض التعديلات قال عنها د. العمير إنها ستصب في صالح البلد وفي تنظيم كل ما يتعلق بشؤون البلدية في البناء والإعلان وتوزيع المناطق السكنية حول انتخابات المجلس البلدي والأعداد المتفاوتة التي تم مناقشتها والنواب كانوا متحمسين كثيرا بشأن مناقشة هذ القانون وانتظروا وضعه على جدول الأعمال إلى أن تحقق ذلك ولاشك اننا تجاوزنا مرحلة مهمة وهي مرحلة التصويت عليه في مداولته الأولى وفي الثاني من رمضان سيتم التصويت عليه في المداولة الثانية ونأمل بان ينجز وقد أبدت الحكومة أيضا آراءها حول هذه المواد وستحضر اللجنة وتناقش ما هو مختلف عليه ونأمل أن نتوصل إلى قناعة مشتركة بين النواب والحكومة.
وجدير بالذكر ان النائب خليل أبل قد أثار عرضية ليس لها علاقة بموضوع البلدية ولكن لها علاقة بتأخر طلبات الإسكان حيث قال إن المواطن ينتظر من 20 إلى 50 سنة فأوضح الوزير أن هذه المعلومة غير صحيحة مبينا أن فترة الانتظار في تناقص مستمر وليست في ازدياد.

د. علي العمير

وعنوانا مشرفا للعمل البرلماني

طلال الجلال

الجلال: هناك أكثر من 900 صيدلاني كويتي لا يعملون وسيصبح من حق أي منهم أن يفتح صيدلية

حمود الحمدان

الحمدان: القوانين التي أقرت داعمة للعمل البرلماني والتشريع داخل الكويت ومن أجل المواطنين

كامل العوضي

العوضي: أداء متميز للمجلس ينم عن تقدير المسؤولية رغبة في إعلاء مصلحة الكويت

ماجد موسى

موسى: سنقيم ندوات حول قانون البلدية ولن نسمح بإقراره في المجلس بشكله الحالي

محمد الهدية

الهدية: قانون البلدية مهم جدا وقد أخذ حقه في الدراسة ويعالج أمورا كثيرة في البلد

تتمة المنشور ص08

والمجلس دائما يوافق على هذا الطلب وبالتالي يكون الحكم عن دراية وخبرة وأكثر موضوعية.

المهم أننا بعد قانون البلدية الذي أخذ وقتا طويلا في المناقشة تطرقنا إلى قانون الخبراء وقانون الصيدلة وأنجزناها فكانت الجلسة مثمرة وإيجاب

وبدوره أعرب النائب محمد الحويلة عن رضاه عما أنجزه المجلس بعد حفل الافتتاح للمبنى الجديد منوها بإطلاق اسم صباح الأحمد على هذا المبنى وهو ما يعبر عن تقدير رئيس وأعضاء مجلس الأمة لحضرة صاحب السمو ومكانته العالية في نفوسهم ودوره البارز في خدمة الكويت وأهلها ودعم سموه لمؤسساتها الدستورية والنيابية.

أما بالنسبة للقوانين والتشريعات التي أنجزها المجلس فقال إنه قد تمت الموافقة على قانون إنشاء بلدية الكويت في مداولته الأولى وكان هناك عدد كبير من النواب وافقوا على القانون وإن أبدى الكثير من الزملاء ملاحظاتهم حول مواد هذا القانون مما جعل اللجنة تعلن عن تخصيص اجتماع لمناقشة هذه الملاحظات والأخذ بها حتى يتم عرضها خاليا من نقاط الخلاف في المداولة الثانية.

من جانبه قال النائب عسكر العنزي إن قانون الصيدلة يفتح أبوابا للعمل في وجه فئة من الشعب كانت تعاني من الحرمان من حقها في العمل وهي فئة الصيادلة وقد التقينا برئيس جمعية الصيادلة ودرسنا معه أبعاد المشكلة وخرجنا بمشروع القانون الذي قدمناه للمجلس ووفقنا الله بتعاون باقي الإخوة النواب في إقراره ليصبح من حق أي صيدلاني كويتي فتح صيدلية خاصة وبذلك أعدنا حقا كان مسلوبا من أصحابه.

وأضاف العنزي أن المجلس كذلك أنجز قانون إدارة الخبراء وأيضا قانون التجنيس بالنسبة لغير محددي الجنسية وهكذا يواصل المجلس دوره في الإنجاز والعمل المخلص لصالح أبناء الشعب الذين اولونا ثقتهم فكنا عند حسن ظنهم.

وبدوره قال النائب محمد طنا إن كل يوم يؤكد للجميع أن هذا المجلس مجلس إنجازات وما تم ما هو إلا دليل أكيد أن هذه الإنجازات تتواصل مع الإنجازات السابقة للمجلس فقدأنجزنا قانون التجنيس بالنسبة للإخوان البدون وغيرهم وكذلك قانون الصيدلة وأيضا قانون الخبراء ونتمنى أن يواصل المجلس أداء عمله بهذا المستوى الذي يحقق المصلحة العامة ويرضى عنه الشعب الكويتي.

أما بالنسبة للافتتاح للمبنى الجديد لمجلس الأمة والذي أطلق عليه مبنى صباح الأحمد فقد كان افتتاحا رائعا وسموه فعلا يستاهل فهو والدنا وقائدنا ورائدنا ونتمنى له العمر الطويل والصحة الموفورة لأنه من الشخصيات التي لا يمكن إنكار دورها في خدمة هذا البلد والعمل لصالح أبنائه.

أما النائب طلال الجلال فقال انه للأمانة هذا الإنجاز يرجع لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وإخواننا النواب والزملاء بتعاونهم وتكاتفهم وكان الافتتاح رائعا والإعداد والتنظيم ممتاز يليق باسم صباح الأحمد الذي أطلق على المبنى وبالنسبة للقوانين التي أنجزها المجلس أنجزنا قانون الخبراء وقانون الصيدلة وهذا القانون الأخير يكتسب أهمية كبيرة إذا علمنا أن هناك أكثر من 900 صيدلاني كويتي لا يعملون الآن بعد صدور القانون سيكون من حق أي منهم أن يفتح صيدلية وبالتالي يصبح صاحب عمل وهذا إنجاز غير عادي ويمس شريحة مهمة من المواطنين وقد كان لي أن والأخ عسكر العنزي شرف تقديم هذا القانون والاهتمام بهذه الفئة ويسمح القانون بأن أي مستشفى فيه أكثر من خمسين سريرا يحق له أن يفتتح صيدلية وهذا أيضا يصب في صالح المواطن الكويتي وخاصة المرضى.

وفي السياق ذاته تحدث النائب حمود الحمدان مشيدا بجهود المجلس في إنجاز القوانين كما حدث في جلسة الثلاثاء حيث تم إنجاز قانون الصيدلة وقانون الخبراء وكذلك قانون التجنيس في مداولته الثانية وكل هذه القوانين داعمة للعمل البرلماني والتشريع داخل الكويت من أجل مصلحة المواطنين

من جانبه شدد النائب كامل العوضي على أهمية الحدث الذي عاشه مجلس الامة وهو افتتاح حضرة صاحب السمو أمير البلاد للمبنى الجديد لمجلس الأمة بحضور سمو ولي العهد والذي أطلق عليه اسم صباح الأحمد تقديرا وتعبيرا عن مكانته الرفيعة لدى نواب الأمة وفخرهم واعتزازهم بقيادته الحكيمة لهذا الوطن المعطاء مشيدا بالجهود التي بذلها الإخوة النواب وفي مقدمتهم رئيس المجلس مرزوق الغانم وأمين السر النائب عادل الخرافي وكذلك النائب أحمد لاري في سرعة إنجاز هذا المبنى وافتتاحه مع ختام دور الانعقاد الحالي.

وقال العوضي إن تشريف صاحب السمو ورعايته السامية لحفل افتتاح مبنى المجلس الجديد يعد مكرمة تضاف إلى مكارم سموه الجليلة وتؤكد تقدير سموه لبرلمان الأمة ودوره الفاعل في الحياة السياسية مؤكدا أن هذا المبنى الجديد سيتيح للأعضاء أداء أفضل لدورهم وتحملا أكثر لمسؤولياتهم في التشريع والرقابة والحرص على المال العام.

أما بالنسبة لما أنجزه المجلس خلال جلستي الثلاثاء والأربعاء فإنه بحق يعد إضافة مهمة لسلسة الإنجازات التي يقوم بها هذا المجلس خدمة لشعب الكويت فسواء تحدثنا عن قانون البلدية أو التجنيس أو قانون الصيدلة أو قانون الخبراء التي ناقشها وأنجزها المجلس فإننا نتحدث عن أداء متميز للمجلس ينم عن تقدير المسؤولية رغبة في إعلاء مصلحة الكويت على ماعاداها من مصالح.

أما النائب ماجد موسى فقد أبدى اعتراضه على قانون البلدية قائلا إن المجلس أنجز العديد من القوانين الجيدة بل الممتازة أما قانون البلدية والمجلس البلدي فهذا (سلق بيض) وكنت أتمنى ألا يمر هذا القانون في هذا المجلس لأن هذا القانون سيئ ولم تدرس مواده بشكل صحيح ولم يأخذ حقه من النقاش ونحن لا يمكن أن نقبل لهذه المؤسسة ان تدمر بهذه الطريقة ولقد صوتت ضد القانون ولكن كان المصوتون معي أقلية وكانت الأغلبية مع القانون فماذا نفعل هذه هي الديمقراطية ولكننا لن نسكت على هذا القانون وسنقيم ندوات حوله ونقول رأينا فيه بصراحة حتى لا يسيء إلى إنجازات المجلس وأقولها بكل صراحة هذا القانون سيئ ودمر المؤسسة الدستورية ونحن لا يمكن أن نقبل تدميرها.

وقال النائب محمد الهدية رئيس اللجنة التي قدمت قانون البلدية: مما لاشك فيه ان قانون البلدية مهم جدا وقد أخذ حقه في الدراسة وفي ورش العمل وفي الحلقات النقاشية لأن يعالج أمورا كثيرة في البلد سواء مخالفات البناء او العلاقة بين الوزير والمجلس وسير المعاملات من البلدية إلى المجلس وقد حاولنا ان نضع لها أمورا وضوابط لكي تكون العلاقة واضحة بين الجهتين وقد درسنا الموضوع بكل شفافية حتى في مسألة توزيع المناطق وجدنا ان هناك أصحاب حق جديرون أن يعود إليهم حقهم الذي سلب منهم لمدة 35 سنة وهو حقهم في التصويت وقد أنجز القانون في مداولته الأولى ونتوقع أن ينجز في مداولته الثانية.

منها تنظيم الخبرة وتجنيس 4 آلاف شخص ومكافحة غسيل الأموال

المجلس يقر 3 قوانين جديدة ليرفع رصيده إلى 105 تشريعات

خلصت جلسة مجلس الأمة العادية والتكميلية المنعقدة في 24 و25 مايو 2016 إلى نتائج وقرارات عدة فقد وافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي في قضيتي أمن دولة وأقر المداولة الثانية لقانون تنظيم الخبرة وأحاله على الحكومة ووافق على تجنيس ما لا يزيد على 4 آلاف شخص وإقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجعل ميزانية وحدة التحريات ميزانية ملحقة كما رفض المجلس تعديلا حكوميا على قانون المعاقين. وكلف المجلس لجنة حماية المال العام التحقيق في الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة بشأن تجاوزات الهيئة العامة للاستثمار.

جانب من جلسة الثلاثاء

أبن النائب السابق الراحل حمد الجوعان

مطالب نيابية لتطوير شركة المشروعات السياحية

تلاوة أسماء الغائبين عن الجلسة واجتماعات اللجان

تمت تلاوة أسماء السادة الأعضاء المعتذرين عن جلسة 24 و25 مايو وأسماء الغائبين والذين لم يكونوا متواجدين الساعة التاسعة صباحا والمنصرفين عن الجلسة الماضية المنعقدة في 10 و11 مايو 2016 دون إذن أو إخطار وأسماء الأعضاء الذين تغيبوا باعتذار سابق أو من دونه عن عدم حضور اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة منذ الجلسة السابقة.

تأبين الجوعان

أبّن مجلس الأمة النائب السابق الراحل العم حمد عبد الله الجوعان وقال رئيس المجلس في كملة التأبين: قبل أيام معدودة فجع أهل الكويت بنبأ وفاة السياسي الحر والبرلماني الاستثنائي النائب السابق العم حمد عبدالله الجوعان بعد صراع طويل مع المرض والراحل العم حمد الجوعان أحد الرجال الذين شكلوا نموذجا ومثالا للسياسي المؤمن بقيم الحرية والنزاهة والاستقامة السياسية وكان بحق أحد الفرسان الذين صالوا وجالوا في ميادين العمل البرلماني المميز مسطرا أروع الأمثلة عن هؤلاء الذين يضعون الله والوطن ومصالح العباد نصب أعينهم في كل عمل يقومون به والعم حمد الجوعان ومنذ الرصاصات الغادرة التي أطلقت من رؤوس الفساد والتي حاولت النيل من وهجه وعطائه قبل أكثر من 25 عاما كان صابرا ومحتسبا ومؤمنا بوعد الله الذي بشر الصابرين على الابتلاء فبالأصالة عن نفسي ونيابة عن اخواني أعضاء مجلس الأمة أتقدم لذوي الفقيد الكبير وللشعب الكويتي بخالص العزاء وصادق المواساة سائلا المولى العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم محبيه الكثر الصبر والسلوان إنه سميع مجيب واستذكر عدد من النواب مآثر ومناقب الفقيد كما شاطرت الحكومة تأبين الفقيد.

التصديق على المضابط

صدق المجلس على المضبطتين: (1352/أ) بتاريخ 2016/5/10م (1352/ب) بتاريخ 2016/5/11م .

طلبات رفع الحصانة

نظر المجلس تقريرين برفع الحصانة عن النائب د. عبد الحميد دشتي كالتالي:

- وافق المجلس (45 من أصل الحضور 51) على التقرير السادس والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال بشأن طلبات النيابة العامة الإذن برفع الحصانة النيابية عن العضو د. عبدالحميد عباس دشتي في القضية رقم (2016/14م) حصر أمن الدولة المقيدة برقم (2016/12م) جنايات أمن الدولة.

- وافق المجلس (45 من أصل الحضور 51) على التقرير السابع والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج صبغة الاستعجال بشأن طلب النيابة العامة الإذن برفع الحصانة النيابية عن العضو د. عبد الحميد عباس دشتي في القضية رقم (2016/16م) حصر أمن الدولة المقيدة برقم (2016/14م) جنايات أمن الدولة.

وخلال هذا البند تحدث النائب صالح عاشور بأن النائب دشتي قد بعث رسالة واضحة للجنة بأن الحساب الذي يطلق منه التغريدات مزور ولا يمت للعضو المشكو في حقه بصلة فبالتالي كل هذه التغريدات من حساب مزور والرسالة موجودة لدى النائب العام ورسالة أخرى للإدارة العامة للمباحث وعقب عليه غير نائب مستغربين دفاع النائب عاشور عن دشتي الذي يسب القريب والبعيد والدول الصديقة والشقيقة كل يوم في التلفزيون ووسائل الإعلام وأساء للكويت كبيرها وصغيرها ومن يدافع عنه فهو يؤيده.

الأوراق والرسائل الواردة

نظر المجلس رسالة واحدة مدرجة على جدول الأعمال وجاءت كالتالي:

- وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها تكليف لجنة حماية المال العام التحقيق في المآخذ والملاحظات التي أوردها ديوان المحاسبة للسنة المالية 2015/2014 حول ميزانية الهيئة العامة للاستثمار.

وتحدث عدد من الأعضاء حول الرسالة وقال النائب فيصل الدويسان إن شركة المشروعات الصغيرة تأسست في 3 أبريل عام 1976 ومنذ ذلك الحين لم نر مشروعا جديدا ومشروعاتها تآكلت وأصبحت مثار سخرية وتندر وهناك أياد كبيرة تسيطر على البلاد ولا تريد للشركة النجاح. من جانبه قال النائب أحمد لاري إن أعضاء الفريق القانوني في تجاوزات اسبانيا لم يداوموا منذ عام 2004 وشركة بروجاكس تتلاعب بالأموال العامة على العلن وحولت الأموال إلى رئيس مجلس الإدارة وسنحاسب الحكومة إذا غطت على الحرامي مشيرا إلى البيروقراطية الموجودة في شركة المشروعات السياحية وأفضل شيء لها هي الخصخصة مثل لآلئ الخيران والمشاريع التي تشبهها على البحر.

من ناحيته قال النائب د. عبد الله الطريجي إن الرقابة الحكومية معدومة على شركاتها وجهاتها وسراق المال العام خارج الحكومة لكن نفوذهم ليس محدود مؤكدا أن إجراءات هيئة الاستثمار ليست سليمة لأن مدير الإدارة حول أسهم الشركة كلها باسمه وشركة المواشي قبل أيام عقدت جمعيتها العمومية ووزعت الأرباح على أعضاء مجلس الإدارة ولم توزعها على المساهمين.

وقال النائب عادل الخرافي إن الحكومة حولت شركة المشروعات السياحية إلى أنشطة عقارية فقط وتحارب المشروعات السياحية ولا تضعها على الطريق الصحيح.

وقال النائب جمال العمر إن 60% من قضايا المال العام قيدت ضد مجهول بسبب إجراءات الحكومة وكأن الحكومة هي المتسبب الرئيس في براءة المتجاوزين على المال العام والمفترض أن قضايا المال العام لا تسقط بالتقادم.

الأسئلة

انتقل المجلس إلى مناقشة بند الأسئلة كما يلي:

- النائب عادل الخرافي عقب على جواب وزير الإسكان بشأن سبب عدم ردم شاطئ البلاجات بقوله الجريمة والدفان هو القضاء على طبيعة ومشروع هيئة الكهرباء لم ير النور إلى الآن وهو إعادة هيكلة قطاع الكهرباء.

- النائب فيصل الدويسان عقب على جواب وزير الاعلام بشأن تزويده بأسماء المستشارين غير الكويتيين في كونا وقال إن مشكلتنا في كونا أنها مجرد واجهة لا قيمة ولا طعم ولا لون ولا رائحة لها ونمط أخبارها تقليدي وبايتة ولدينا كفاءات لكن القيادات العليا تقيد الكفاءات ومجلس إدارة كونا لا يجتمع والقرارات أصبحت مركزية وإن لم نتحرك ونجعلها فاعلة فلا خير فينا.

- النائب محمد الحويلة عقب على جواب وزير الأشغال عما إذا كانت هناك خطة لدى الوزارة لتوسعة وصيانة طريق الوفرة بقوله هذا الطريق راح ضحيته الكثير من المواطنين والوافدين وبدأ تنفيذه لكن نخشى من أن يعيقه عائق ويتعطل ومدينة صباح الأحمد تعتبر من كبرى مناطق الكويت ونائية والمطلوب تزويد الطرق المؤدية إليها بالمرافق والخدمات والطريق يخدم المزارع والمنشآت النفطية والجواخير وغيرها.

- النائب سعدون حماد عقب على جواب وزير الكهرباء والماء لإفادته عن المشاريع التي تم إلغاؤها بعد توقيع العقود وقال هناك مشاريع عليها علامات استفهام فالمشاريع المبالغ فيها لا تلغى والمشاريع التي مبالغها معقولة تلغى مثل مشروع المطار الذي تكلفته مليار و312 مليونا لم يلغ وشركة ليماك التركية استبعدت من مشروع مجمع الوزارات في الجهراء فكيف تعطونها مشروع المطار والشركة حاليا ليس لديها كفالات بنكية.

ورد عليه وزير الاشغال د. علي العمير بقوله إن إجراءات مشروع المطار كلها رسمية وجاءت الأسعار مرتفعة عن تقدير المستشار الذي

التتمة ص11

المؤهل الجامعي ومنح الضبطية للموظف للتفتيش على المخالفات وتوزيع الدوائر

خلاف نيابي - نيابي يؤجل إقرار قانون البلدية

تتمة المنشور ص10

أعطى القيمة وأعدنا تقييم المشروع وطرحناها مرة أخرى كممارسة وفتحناها للشركات وقدمت ليماك أقل الأسعار وأرسلت إلى ديوان المحاسبة وقال إن السعر مرتفع واحتكمنا إلى مجلس الوزراء وحسم الأمر لصالح وزارة الأشغال ولن نسمح بترسية مشروع المطار على شركة متعثرة.

الاقتراحات أثناء الجلسة

- وافق المجلس موافقة عامة على اقتراح أثناء الجلسة نص على أنه وفقا للمادة (55) من اللائحة الداخلية نطلب تمديد فترة جميع الاحالات إلى لجنة التعليم والثقافة والإرشاد من قبل مجلس الأمة حتى نهاية دور الانعقاد الحالي حتى يتسنى للجنة الانتهاء منها جميعا.

تنظيم الخبرة

انتقل المجلس لمناقشة التعديلات الأخيرة على قانون الخبرة حيث تلا مبارك الحريص تقرير اللجنة التشريعية بهذا الامر واكد ان ما انتهت إليه اللجنة هو ترؤس هذا القطاع قيادي بدرجة وكيل مساعد.

وقال وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع ان الحكومة توافق على هذا التعديل وهو يتوافق مع توجهات الحكومة على هذا الصعيد وهذا لا يعتبر من استقلالية الإدارة العامة للخبراء.

وتحدث سعدون حماد قائلا ان اللجنة رفضت هذا التعديل ومثلما سمعنا رأي الحكومة نريد سماع رأي التشريعية فلماذا لم يوافق على ان يكون الوكيل رئيسا لإدارة الخبراء؟

وقال عبد الله المعيوف: استغرب موقف الحكومة الموافقة على تقرير التشريعية بعدم وجود وكيل يرأس هذا.

وأكد عبد الله الطريجي ان وزير العدل محام ويجب ان يدعم هذه الادارة وان يتم الالتزام بما آلت اليه التشريعية.

وقال جمال العمر: اضم صوتي لصوت الطريجي لافتا الى انه مطلوب استقلالية أكثر لإدارة الخبراء ولا تكون تحت يد الحكومة.

ورد الوزير الصانع: أؤكد أهمية ادارة الخبراء ومن حرصنا على الادارة تقدمت الحكومة بمشروع بقانون يكرس استقلالية الادارة على ان تكون الادارة برئاسة وكيل مساعد وليس وكيلا نظرا لوجود وكيل في العدل ونحن لا نريد ان يكون هناك تعارض خاصة ان الوكيل عضو في مجلس القضاء وهذا يتعارض مع الخدمة المدنية والتنظيم القضائي والمقترح النيابي المقدم من النواب اصابوا فيه كبد الحقيقة كما انه من باب الحرص تم منحهم الحصانة النسبية.

ودعا الغانم الى التصويت على التعديل فوافق المجلس على ذلك بان يكون رئيس ادارة الخبراء بدرجة وكيل وزارة مساعد بعدها دعا الغانم المجلس للتصويت على القانون في مداولته الثانية فكانت النتيجة كالتالي 42 موافقا و7 غير موافقين من أصل 49 فقال الغانم يحال القانون للحكومة.

تجنيس الـ 4000

انتقل المجلس لمناقشة قانون العدد الذي يجوز تجنيسه خلال العام الحالي تمهيدا للتصويت عليه في المداولة الثانية حيث قال مقرر لجنة الداخلية والدفاع سلطان اللغيصم ان اللجنة لم توافق على اي تعديلات جديدة.

وأشار النائب صالح عاشور الى ان الحكومة والداخلية والدفاع لم تشر الى غير محددي الجنسية في هذا القانون خاصة ان هناك 32 الفا من البدون يستحقون التجنيس وهذا العدد سيساهم في حل المشكلة ورأي الداخلية في التقرير ان غير محددي الجنسية يخالف المادة الرابعة وتقدمت بتعديل رفض من قبل اللجنة وهو اقتصار التجنيس على البدون.

وقال عاشور: يجب ان يتقدم المقترح للمرة الثانية كي يصوت عليه المجلس.

وقال سعدون حماد ان عاشور يحصر التجنيس للبدون فقط ونحن في الداخلية والدفاع حذفنا كلمة غير محددي الجنسية كي يحصل من يستحق ممن عدلوا اوضاعهم على الجنسية.

وقال اللغيصم ان القانون حصر التجنيس فيمن يملكون احصاء 65.

ثم دعا الغانم المجلس للتصويت على القانون في المداولة الثانية فوافق المجلس على القانون كما خلص في المداولة الاولى بـ 44 عضوا وعدم موافقة 6 من اصل حضور 50.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: نشكر لجنة الداخلية والدفاع لجهودها على هذا الصعيد وربنا يقدرنا على انجاز وتنفيذ القانون فيما تبقى من عمر المجلس.

الصيدلة وتداول الأدوية

انتقل المجلس لمناقشة قانون الصيدلة في المداولة الثانية بعد ان اكد يوسف الزلزلة وجود توافق نيابي - حكومي على القانون فذهب الغانم لدعوة المجلس للتصويت مباشرة على القانون في المداولة الاولى فوافق المجلس عليه بالإجماع.

غسيل الأموال

بعد اقرار الصيدلة بالمداولة الاولى انتقل المجلس لمناقشة قانون مكافحة غسل الاموال فأكد رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبدالصمد عدم وجود تعديلات جديدة على القانون وذهب المجلس الى التصويت مباشرة ووافق على ذلك في المداولة الاولى حيث اتى التعديل على القانون في مادة واحدة تقضي بأن تكون ميزانية وحدة التحريات المالية ومكافحة غسل الاموال ملحقة.

وبعد المداولة الاولى دعا الغانم للتصويت على المداولة الثانية وفقا للمادة 104 من اللائحة الداخلية فوافق المجلس على القانون بمداولته الثانية بالاجماع من خلال حضور وموافقة 49.

رعاية المعاقين

أتى دور قانون رعاية المعاقين الذي تلا تقريره مقرر لجنة الشؤون الصحية والشؤون الاجتماعية سعدون حماد وقال ان اللجنة صوتت برفض مشروع الحكومة نظرا لوجود مشروع متكامل اقر بالمجلس في2010. وطلب حماد رفع المشروع من جدول اعمال المجلس فوافق المجلس.

قانون البلدية

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير لجنة المرافق بشأن قانون بلدية الكويت:

وقال فيصل الدويسان: هذا القانون يعطي صلاحيات للبلدية لتكون مخالبها قوية لتحاسب وتنظم لأنه من غير المقبول ان نرى تلك الجرأة على المخالفة حتى أصبحت المخالفات أمرا اعتياديا وذهب الذاهبون الى طرائق شتى في التحايل على القانون لمخالفة لوائح البلدية ونسأل اين البلدية واين الدولة عن المخالفات؟ ويقول الوزير ان يدي مغلولة ولا استطيع التصرف وبذلك القانون يتحمل المخالف عواقب ووزر ما فعله.

وأضاف: في السابق تخالف في الادوار وتدفع غرامة وانتهى الأمر وفي ظل هذا القانون تخالف سوف تدفع دم قلبك وغرامات وفي البلدان الأخرى الناس يلتزمون ولا يخالفون البلدية لكن في الكويت من يخالف البلدية يعتبر شجاعا ناهيك عن بعض الأمور فهناك من يدفع تحت الطاولة لانجاز معاملاته ونأمل ان يكون القانون الحد الفاصل بين الفوضى والالتزام والتفصيلات كثيرة ولكن القانون رائع جدا وربما مسألة الدوائر نختلف فيها لكن ان يخرج القانون أفضل من ان نبحث في التفاصيل واتمنى ان يخرج القانون في دور الانعقاد الحالي.

بدوره قال احمد لاري ان اهمية هذا القانون في وضع حد للمخالفات واذا لم يخرج القانون ستستمر المخالفات والتجاوز في البناء وصل الى 4 او 5 ادوار ويتبقى ان يكون هناك سقف تشريعي او حد لهذه المخالفات.

وأضاف: الكل يدري ان بعض القرارات تؤخر ولا تستطيع التحرك في المجلس البلدي وهذا القانون يعطي مدة 60 يوما للبت فيه من اللجنة ومثلها للوزير والقانون اعطى وألزم ان تعرض القرارات في حال حل المجلس عليه في غضون اسبوعين من انعقاده.

وتابع: القانون يعطي استقلالية مالية وادارية للمجلس البلدي وبه بند كامل يختص بالمجلس وتعيين الامين العام عن طريق مكتب مجلس البلدي وشرط الشهادة الجامعية يطبق فقط على الفنيين ولا داعي ليقدم العضو البلدي استقالته للترشح لمجلس الامة وفك التشابك به مزايا وعيوب لان بعض الاجهزة مازالت لم تبدأ العمل فنخشى الا يقوم الجهاز بدوره المطلوب والبلدية تقوم بهذا الدور على الوجه الاكمل.

من جانبه قال يوسف الزلزلة ان اللجنة قدمت جهدا مشكورا لاصدار هذا القانون الذي اتمنى ان يساهم في حل مشاكل البلدية وعلى رأسها الفساد ومعجب بما ورد بالزام المواطنين بقوانين البلدية وجزاؤه كبير.

وعلينا ان نحاسب الفاسدين في بؤرة الفساد وهي البلدية وأتمنى ان تكون ضد هؤلاء ونتحرك كما تفعل الدول المتقدمة في هذه المواقع التي بها مصالح الناس ليقف الفساد عند حده.

وقال محمد الهدية (رئيس اللجنة) ان القانون كان من الضروري تعديله لفك التشابك وهناك تعديلات على الاسواق وتعديلات على معاقبة الموظفين اذا ما تجاوزوا وأي موظف يستغل وظيفته ويعطي استثناءات تتم مساءلته مع عدم الاخلال بمساءلته اداريا او جنائيا.

وقال الوزير عيسى الكندري: بخصوص المخالفات في السكن الخاص عالج القانون في مادته 34 هذا الشأن.

وقال عادل الخرافي: اتكلم عن تطبيق وانا اختلف على 30% من المواد وقلت اني موافق على 70% من المواد.

وقال الوزير الكندري: في القانون السابق موظف البلدية لا يحق له دخول المسكن للتأكد من عملية التأجير لكن في الحالي يتم السماح لمفتشي البلدية بدخول المسكن بعد اخذ الموافقات الرسمية وهذا يعتبر انجازا.

وأشاد ماجد موسى بلجنة المرافق العامة لإنجازها قانون البلدية مشيرا الى اننا عندما نناقش مشروعا لا نريد ان نسلق بيضا وأكد موسى ان قانون البلدية

التتمة ص12

تصويت على رفع الحصانة

مطالب لتطوير وكالة الأنباء الكويتية «كونا» وتفعيل أخبارها لمصلحة الكويت

المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضيتي أمن دولة

تتمة المنشور ص11

لا يمكن ان يقبل ان يتيح لموظفي البلدية دخول المنازل وقال حمدان: لا نقبل دخول المساكن لكن القانون ليس سلق بيض وقال موسى ان قانون البلدية تدمير للمؤسسة الدستورية مؤكدا ان شر البلية ما يضحك وحمدان لا يعرف القانون.

وقال: كنا نعتب على المجلس عندما شرع قانون البلدي جرده من صلاحياته وهمشنا دور هذه المؤسسة العريقة والتاريخية قبل مجلس الامة مشددا على انه من غير المعقول ان يسلب وزير البلدية اختصاصات البلدي.

وقال مقرر المرافق محمد الهدية ان ملاحظة ماجد موسى تتعلق فقط بدخول مفتشي البلدية المساكن للتأكد من صحة عملية الايجار لافتا الى انه في القانون السابق توجد هذه المادة وقضية الدخول ليست عامة انما تخضع لضوابط منتقدا كلام ماجد موسى عندما وصف القانون بانه سلق بيض.

وسأل موسى وزير البلدية: اذا كانت مادة دخول المنازل موجودة في القانون السابق فهل نفذت وتم دخول الموظفين للمنازل؟ مؤكدا ان هذا القانون لا يمكن ان يطبق.

ورغم شكر الهدية للنواب قال الهدية لم اجد اي ملاحظات جوهرية من النواب وكل ملاحظاتهم مدونة في مواد القانون موضحا ان اذن دخول المنازل والتفتيش يكون صادرا من ادارة التحقيقات ووفقا لضوابط ولا يمكن ان نقبل دخول موظفي البلدية دون احم او دستور وارفض اعادته للجنة نظرا لان القانون اخذ وقتا كافيا واشبع نقاشات وما يحدث كلام عام ولم يتقدم احد بأي تعديلات.

بدوره انتقد محمد طنا سياسة البلدية الحالية مؤكدا ان فسادها لا تحمله البعارين خاصة في مخالفات البناء حيث ان المقاولين الوافدين يعيثون فسادا في الارض والبلدية لا تحرك ساكنا. وعرج على حراج السيارات قائلا انه مخالف وتحدثت مع وزيري البلدية والتجارة موضحا ان وزير التجارة صديقي واذا لم يقم الوزير العلي بازالة الحراج فسأستجوبه.

واكد طنا ان عضو بلدي مستفيد من وجود الحراج وهو سبب وجود حراج السيارات في موقعه الحالي بالجهراء وان وزير البلدية ضعيف جدا ويتحمل مسؤولياته مطالبا بإعادة القانون للجنة المرافق.

لقطة من جلسة الأربعاء

وعقب الوزير الكندري على طنا بأن حراج السيارات مسؤولية المجلس البلدي ولا يمكن ان تحمل المسؤولية للبلدية واذا لم يقر ازالة الحراج خلال 90 يوما يحق لوزير البلدية اتخاذ القرار.

وانتقد فيصل الكندري وصف طنا الوزير الكندري بانه ضعيف مشيرا الى انه اول من كافح الفساد وهو اول وزير يحيل مخالفات الموانئ والشركات الكبيرة الى النيابة.

واعتذر طنا عن كلامه تجاه الوزير الكندري ووصفه بأنه من اكفأ الوزراء وأكد ان وجود الحراج قضية تكسب انتخابي لافتا الى انه لا يقلل من قدر الوزير الكندري لكن اذا لم يزل الحراج فسأستجوب وزير التجارة.

وأكد محمد الحويلة ان القانون الجديد للبلدية سيساهم في حل كثير من قضايا فساد البلدية حيث سطر القانون عقوبات رادعة ضد كل من تسول له نفسه العبث البناء او الفساد مشيرا الى ان النواب لم يطلعوا على القانون وتوجد عقوبات تصل لابعاد المخالف الوافد وسحب الترخيص موضحا انه لا يجوز طلب سحب القانون وإرجاعه للمرافق العامة.

واكد طنا قائلا: انا شجاع وأؤكد انني لم اقرأ القانون مشيرا الى ان اقتصار الترشيح لعضوية المجلس البلدي على الجامعة غير مقبول والثانوية العامة تكفي.

بدوره قال حمدان العازمي: لا اقبل الاساءة للجنة من قبل بعض النواب الذين لا يفقهون قانون البلدية وينتقدونه جزافا موضحا ان 24 منطقة في الكويت لم تكن تصوت وقمنا في القانون الجديد بدمج المناطق وأقول للحكومة لابد ان تكون توزيعة المناطق الانتخابية تحمل المساواة والعدل فمن غير المعقول ان تكون الدائرة الاولى والثانية 20 الفا والدوائر الخامسة والرابعة والتاسعة والعاشرة تفوق 90 الفا! مؤكدا انه منذ 35 سنة هناك مناطق في الكويت لا تصوت محذرا الحكومة من التقسيم الطبقي او القبلي في الانتخابات.

من جهته قال روضان الروضان ان مجلس الوزراء يهيمن على المجلس البلدي ويسحب صلاحيات عضو البلدي مشيدا بمواد القانون الجديد في معالجة كثير من المثالب التي كانت بالقانون السابق مطالبا لجنة المرافق بإعادة النظر في بعض المواد خاصة ما يتعلق بالمادة 103 من الدستور وتعرض الحكومة لاختصاصات المجلس البلدي مشددا على ضرورة فصل الجهاز التنفيذي عن اختصاصات البلدي.

وقال سعدون حماد ان قانون البلدية الجديد لم يصلح حال الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بانتخابات المجلس البلدي مشيرا الى انه تقدم بتعديل على القانون يقضي بان تكون دوائر البلدي خمسا وبصوت واحد كما هو حال مجلس الامة.

بدوره قال جمال العمر ان البلدية وزارة فساد ورغم جهود الوزير الكندري وتعيين مدير عام جديد فإن الفساد ينخر في قطاعات الوزارة في كل المحافظات.

وأوضح ان رئيس الحكومة بكبر قدره لا يستطيع ان يوقف فساد البلدية مشيرا الى ان الرشوة باتت متفشية في اروقة البلدية وأطلب من الحكومة ان تستحدث مكتبا لمراقبة العمل بالبلدية لرصد التجاوزات والمخالفات الكبرى لافتا الى انه رغم اجتهادات النواب في القانون فإن البلدي من الداخل مليء بالتجاوزات والمخالفات الكبرى في انظمة البناء كاشفا عن وجود محترفين من الفاسدين يفعلون ما يشاؤون فيها.

وعقب الوزير الكندري قائلا: يدي بيدكم اعضاء مجلس الامة وانا مجتهد كثيرا في العمل بالبلدية ومكافحة الفساد قدر الامكان وللعلم فقط بالامس احلت ثلاثة مستشارين للتحقيق بالشؤون الادارية بعد كشف تجاوزاتهم وطموحي ان تكون البلدية خالية من التجاوزات من خلال تطبيق هذا القانون الوطني.

وتقدم عدد من النواب لقفل باب النقاش والذهاب للتصويت مباشرة على قانون البلدية وهذا ما عارضه محمد الحويلة حيث قال: لا يمكن ان يتحدث البعض ويدلون بدلوهم ونحن في مؤسسة ديمقراطية ويجب ان يفسح لنا المجال لذلك.

وذهب الرئيس الغانم الى التصويت على اقفال النقاش فصوت مع الطلب 18 من اصل 42 نائبا فسقط طلب اقفال باب النقاش لتستمر الجلسة في مناقشة قانون البلدية وبعدها وافق المجلس على تمديد الجلسة لحين الانتهاء من القانون. وتحدث خليل عبدالله عن مادة دخول المساكن مشيرا الى انه يتعارض مع الدستور وقانون الاجراءات لافتا الى انه اذا طبقت هذه المادة فستنتهك حرمة السكن الخاص وبدوري سأصوت على القانون بالمداولة الاولى على ان تعدل هذه المادة واذا لم تعدل فسأصوت ضد القانون بالمداولة الثانية.

ورد وزير الاسكان ياسر ابل على خليل ابل: غير صحيح ان المواطن لا يحصل على السكن الا بعد 20 سنة وأذكر أن طلبات الانتظار الان انخفضت الى اقل من خمس سنوات فضلا عن وجود 11 ألف قسيمة ستوزع في اغسطس المقبل لذلك أوكد ان الحكومة ماضية في حل القضية الاسكانية ومنح كل اسرة السكن الملائم وفق فترة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات.

وأشاد مبارك الحريص بجهود لجنة المرافق العامة مشيرا الى ان اللجنة احسنت صنعا بعد اضافة المناطق الجديدة للدوائر الانتخابية الخاصة بالمجلس البلدي موضحا ان ما عملته اللجنة انجاز كبير خاصة ان هناك عشرات الآلاف من الكويتيين محرومون من ممارسة حقهم الانتخابي واللجنة هي التي اعادت حقهم المسلوب خاصة مدينة صباح الاحمد والمدن الجديدة مطالبا بإقرار القانون بمداولته الاولى.

وقال علي الخميس ان لجنة المرافق العامة ابلت بلاء حسنا بانجاز هذا القانون بالتعاون مع وزير البلدية عيسى الكندري الذي يعد اكثر الوزراء الإصلاحيين في المجلس الحالي والمجالس السابقة.

وأضاف قائلا: في هذا القانون يجب ردع المخالفات الاسكانية واستفادة بعض المواطنين من تحويل السكن الخاص الى عمارات استثمارية لافتا الى ان السؤال هل سيطبق القانون الجديد بشكل فوري ام رجعي خاصة ما يتعلق بمخالفات السكن الخاص؟

واكد خلف دميثير ان الحكومة متحفظة عن توزيعة الدوائر والمناطق الانتخابية في المجلس البلدي مشيرا الى ان تحفظهم مشروع.

وحذر مبارك الحريص الحكومة من خطورة هذا الامر وطالبها بتبيان رأيها قبل المداولة الاولى.

ووافقه الرأي حمدان العازمي مشيرا الى ان تفصيل الدوائر الانتخابية حسب ما تشتهيه امر غير جائز واذا كان هذا همها فلا تلوم الا نفسها.

وقال الوزير علي العمير ان العازمي يهدد الحكومة باستمرار ووزير البلدية رد على كل الملاحظات والقانون سيعاد للجنة لاجراء التعديلات بعد التصويت على المداولة الاولى.

واتفق معه محمد الحويلة الذي اشار الى ان توزيع الدوائر الانتخابية غير صحيح ورئيس لجنة المرافق يتحدث عن نفسه ومصلحته ولن نقبل بتوزيعة القانون الحالية.

وطلب مبارك الخرينج ان يقدم النواب تعديلاتهم للجنة المرافق قبل المداولة الثانية.

وتحدث روضان الروضان عن وجود صراع قبائل يتحدث عنه النواب وان كل نائب يريد ان يأتي بالقرص الى ناره لافتا الى ان كل دائرة تأخذ المناطق الاقرب منها.

وقال: يجب الا ننظر نظرة لازم ولدنا ينجح فهذا غير معقول.

وعقب محمد الهدية قائلا: في هذا القانون عاد الحق لاصحابه فيما يتعلق بالمواطنين المحرومين من ممارسة حقهم في انتخابات المجلس البلدي وعددهم 74 الف مواطن لافتا الى ان اللجنة تعاملت مع المناطق حسب تمددها الجغرافي.

وتقدم عدد من النواب بطلب نيابي الى رئيس مجلس الامة باعادة تقرير لجنة المرافق العامة الخاص بقانون البلدية فرفض المجلس الطلب بعد موافقة 10 من اصل 39 كما وافق المجلس ان يقدم التعديلات بعد المداولة الاولى.

ودعا الغانم المجلس للتصويت على قانون البلدية بمداولته الاولى حيث وافق المجلس على القانون بـ 30 عضوا ورفض 10 اعضاء بحضور 40 عضوا وبعدها اعلن رئيس لجنة المرافق العامة محمد الهدية عن اجتماع اللجنة الساعة 12 ظهرا لاستقبال ومناقشة التعديلات التي يتقدم بها النواب.

وقال الغانم ان الجلسة المقبلة ستكون في اليوم الثاني لشهر رمضان مشيرا الى ان موعد انعقاد الجلسات سيكون الساعة 12 ظهرا وعلى اثر ذلك رفعت الجلسة.

المجلس يرفض تعديلا حكوميا على قانون رعاية المعاقين

إقرار المداولة الأولى لقانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية

التقى النائب المعيوف وعددا من لاعبي منتخب الكويت السابقين

الحمود: ذوو الاحتياجات الخاصة خير سفراء لبلدهم في المحافل الدولية

اشاد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بالانجاز المتميز الذي حققته الطالبة الكويتية الكفيفة جوري العازمي بفوزها بالمركز الاول في مسابقة (تحدي القراءة) المحلية.

وقال الشيخ سلمان في تصريح صحافي امس عقب استقباله جوري في وزارة الاعلام ان الكويت حريصة على تكريم ودعم الفائقين والمتميزين من ابنائها في كل المجالات لا سيما من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يسطرون اروع الملاحم في التميز والابداع في كا المجالات.

واضاف ان ذوي الاحتياجات الخاصة كانوا على الدوام خير سفراء لبلادهم في المحافل القارية و الدولية مشيرا الى ان جوري ستمثل دولة الكويت في المسابقة العربية المقررة في امارة (دبي) في شهر سبتمبر المقبل.

وبين ان فوز جوري التي تتلقى تعليمها في مدرسة النور التابعة لإدارة التربية الخاصة بوزارة التربية يعد مثالا يحتذى به في التفاني والعمل الدؤوب من اجل تحقيق النجاح.

من جانبها اعربت جوري عن خالص تقديرها واعتزازها بالدعم غير المحدود الذي تلقته من قبل وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الذي يعد تكريما مميزا وحافزا مشجعا لجميع الشباب الكويتي لتحقيق المزيد من الانجازات.

ومن ناحية اخرى استقبل الحمود امس الرئيس الفخري للنادي الكويتي الرياضي للصم فهد ابو شيبة ورئيس مجلس ادارة النادي اسماعيل كرم بصحبة عدد من مسؤولي ولاعبي النادي في رياضتي كرة القدم والعاب القوى بمناسبة تحقيقهم المركز الثاني ببطولة فرنسا الدولية لكرة القدم وحصد 25 ميدالية متنوعة في ملتقى تونس الدولي العاشر في ألعاب القوى لذوي الاعاقة توزعت ما بين تسع ذهبيات وسبع فضيات وتسع برونزيات.

والتقى الشيخ سلمان ايضا عضو مجلس الامة النائب عبدالله المعيوف برفقة لاعبي منتخب الكويت السابقين سعد الحوطي ونعيم سعد ومحمد كرم ورئيس اللجنة المنظمة لبطولة الرماية تحت الماء طلال السرحان وعدد من اعضاء اللجنة العليا للبطولة

الشيخ سلمان الحمود

المبعوث الأممي يلتقي أطرافا يمنية

التقى مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد امس وفد أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وذلك في إطار مشاورات السلام اليمنية المنعقدة حاليا في الكويت برعاية الامم المتحدة.

واستكمل المبعوث الاممي خلال اللقاء بحث عدد من القضايا الرئيسية التي سيتضمنها الاتفاق الشامل مع وفد الحكومة اليمنية ومنها تفاصيل وآليات الانسحاب وتسليم السلاح واستئناف الحوار السياسي واستعادة مؤسسات الدولة وكذلك الإفراج عن الأسرى والمعتقلين.

كما بحث ولد الشيخ احمد ووفد أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام موضوع الضمانات والتطمينات المطلوبة لضمان تطبيق الاتفاقات والتفاهمات بين الفرقاء اليمنيين في إطار المرجعيات المتفق عليها.

على صعيد متصل تجتمع حاليا لجنة الأسرى والمعتقلين لبحث التقدم المحرز في ملف إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين لدى جميع الأطراف اليمنية.

الأذينة: كل فرد في الكويت يمتلك ما لا يقل عن خطين هاتفيين

أكدت الكويت انها تبذل جهودا حثيثة من أجل تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحيوي نظرا لأهميته وأدواره المتشعبة في جميع المجالات التنموية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م. سالم الأذينة امام مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة الذي انطلقت أعماله الأربعاء الماضي وتستمر حتى الخميس المقبل.

وقال الأذينة ان الكويت تبذل جهودا حثيثة من اجل تطوير هذا القطاع الحيوي متخذة العديد من الخطوات الجادة في هذا الشأن منها انشاء هيئة عامة للاتصالات وتقنية المعلومات وذكر ان قطاع الاتصالات يشكل الآن خمسة بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في الكويت في حين نسبة الاستخدام في الكويت تشكل 220 بالمئة مشيرا الى ان ذلك يعني أن كل فرد يمتلك ما لا يقل عن خطين هاتفيين بتقنيتي (جي.3) و(جي.4) ما يضع الكويت في المرتبة الثانية عالميا في نسبة استخدام خدمات الاتصالات.

الوفد الكويتي في الاجتماع

كما اوضح ان نسبة استخدام الهواتف الذكية عموما تمثل 70 بالمئة معتبرا اياها نسبة عالية جدا تدل على وعي المجتمع الكويتي بهذه المنظومة التي أصبحت جزءا من حياة الشعوب.

واكد ان الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات تسعى لرفع مستوى الكفاءة التنظيمية لهذا القطاع الحيوي.

في الوقت نفسه اشار الاذينة الى ان خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أقرها قادة دول العالم في سبتمبر 2015 وتشتمل على 17 هدفا تعتبر من القضايا التي تأتي على رأس الأولويات لأهميتها في تحديد إطار التنمية الشاملة.

من جانبه قال مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم في تصريح لكونا ان للكويت حضورا ملموسا وواضحا في اعمال مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات الذي تتواصل اعماله حتى الخميس المقبل.

موقع الخدمات الإحصائية يوفر البيانات بطريقة تفاعلية

قال المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي ان فوز موقع نظام الخدمات الاحصائية التابع للهيئة بالمركز الأول في جائزة الكويت للمحتوى الإلكتروني يعد إنجازا كبيرا يعكس حرص الهيئة على تطوير آلياتها لتوفير أفضل الخدمات للأفراد والهيئات.

واشار العسعوسي في تصريح صحافي امس بمناسبة فوز الموقع بالمركز الأول في جائزة الكويت للمحتوى الإلكتروني في دورتها الـ 6 في مجال الحكومة الإلكترونية الى خصوصية جائزة الكويت للمحتوى الالكتروني كونها تأتي من جهة ذات أهمية كبيرة هي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المشهود لها اقليميا وعالميا.

موضحا أن الهيئة على أتم الاستعداد للمشاركة في الجائزة العالمية للمحتوى الإلكتروني (جائزة القمة للمعلوماتية) مع الفائزين الآخرين كممثلين عن الكويت. وذكر ان أهم ما يميز موقع نظام الخدمات الاحصائية هو خروجه عن الأطر التقليدية حيث يوفر البيانات الاحصائية بطريقة تفاعلية متاحة للجميع ما يساهم بصورة كبيرة في إرساء ثقافة إحصائية لمختلف شرائح المجتمع تمكنهم من انجاز عمل أو اتخاذ قرار معين أو دراسة الظواهر المجتمعية.

وقال ان الموقع يتسم بسرعة فائقة في عرض البيانات وتحديثها ما يضمن دقتها ومواكبتها للواقع بالإضافة إلى امكانية تحميل نسخ الكترونية من الإصدارات الإحصائية المتنوعة للهيئة وتحميل التقارير الاحصائية بعد الانتهاء من تصميمها أو طباعتها مباشرة كما يوفر ميزة تحميل التقارير الإحصائية لكل مواقع التواصل الاجتماعي .

وبين أن الموقع يقدم خدماته للأفراد والجهات والمؤسسات ما يسهل على الباحثين مهمة الوصول للمعلومات الاحصائية دون اللجوء للدورات المستندية المعقدة.

ديوان المحاسبة ينظم ندوة للجهات المشمولة برقابته

ينظم ديوان المحاسبة اليوم الاحد ندوة متخصصة لشرح أحكام التعميم رقم (12) لسنة 2015 بشأن تنظيم التعامل بينه وبين الجهات المشمولة برقابته وتستمر حتى غدا الاثنين.

وقال مدير إدارة الشؤون القانونية والمخالفات المالية في الديوان عدنان العسكر في بيان صحافي ان الندوة ستتناول المخالفات المالية والدليل التنظيمي الخاص بآليات تعامل الجهات المشمولة بالرقابة مع المخالفات المالية التي تقع بها.

وأشار العسكر الى أن التعميم رقم (12) يهدف إلى خلق روح التعاون والتنسيق بين ديوان المحاسبة والجهات المشمولة برقابته للتصدي للمخالفات المالية صونا للمال العام.

واضاف انه يهدف ايضا الى بيان أهم السلبيات الناتجة عن عدم التزام بعض الجهات بصحيح القانون في تعاملها مع المخالفات المالية التي تقع بها ومعالجة تلك السلبيات من خلال وضع تعميم ودليل تنظيمي يشمل أهم الأمور التي يجب على الجهات الالتزام بها عند التعامل بشأن المخالفات المالية.

وأشار إلى أن إدارته تعد إحدى الإدارات التي تباشر رقابتها على كل الجهات التابعة للدولة على النحو الذي نظمه المشرع في الفصل الرابع من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والذي أورد فيه تنظيما شاملا للمخالفة المالية.

واوضح أن التنظيم يشمل بيان المخالفة وتحديدها على النحو المنصوص عليه بالمادة (52) مرورا بالإجراءات الواجب اتخاذها حيال المخالفة وانتهاء إلى حق الديوان في طلب إعادة النظر في القرار الصادر من الجهة بالتصرف في المخالفة ثم تحريك المساءلة التأديبية أمام الهيئة المختصة إذا لم تستجب الجهة لطلب الديوان بإعادة النظر.

واكد ان الديوان يهدف الى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة لصونها ومنع العبث بها والتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل في الأغراض التي خصصت لها.

وأشار الى أن الديوان ركز من خلال ممارسته عمله الرقابي على خلق قناعة كاملة لدى الجهات الخاضعة لرقابته بأنه لا يهدف أصلا إلى رصد الأخطاء والمخالفات بل الى تحقيق مصلحة عامة ولذلك استطاع الديوان بتعاونه مع تلك الجهات وتبادل الأفكار معها تنظيم الأعمال المالية والقانونية والمحاسبية ووضع الحلول المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

قصور في عملية الربط الآلي بين إدارات عمل الهيئة العامة للقوى العاملة

في الحلقة السادس والعشرين من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر«الدستور» بيانات الحساب الختامي للهيئة العامة للقوى العاملة والتدريب والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

مبنى الهيئة العامة للقوى العاملة

أورد ديوان المحاسبة أهم بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة بيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظف للهيئة العامة للقوى العاملة وكذلك المخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

أولا - بيانات الحساب الختامي:

واتضح من بيانات الحساب الختامي للهيئة ما يلي:

بلغت زيادة الايرادات الفعلية عن الايرادات التقديرية مبلغا قدره 2.682.035/- دك بنسبة 64.6% من المقدر وبلغ وفر المصروفات الفعلية عن المصروفات التقديرية مبلغا قدره 31.799.831/- دك بنسبة 62.4% من المقدر كما تم تغطية زيادة المصروفات الفعلية عن الايرادات الفعلية والبالغة 12.349.134/- دك من الباب الخامس - المصروفات العامة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) طبقا لمشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2015/2014.

تجدر الاشارة الى وجود اختلاف في مبلغ الايرادات التقديرية بالحساب الختامي للهيئة عما هو وارد بقانون ربط الميزانية رقم (65) لسنة 2015 حيث ان الايرادات التقديرية بعد التعديل في الحساب الختامي تبلغ 5.000/- دك في حين ان الايرادات التقديرية بقانون ربط الميزانية تبلغ 4.154.000/- دك وهو ما تم تحليل البيانات على أساسه وقد قام الديوان بمخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء في هذا الشأن.

ثانيا - فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للهيئة:

فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة للبيانات الواردة بالحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 2015/2014ك.

1 - انعدام الصرف على بعض اعتمادات بعض بنود الميزانية وتدني معدلات الصرف على البعض مما أدى لظهور وفر في الحساب الختامي للهيئة حيث تبين من الفحص انعدام الصرف على بعض اعتمادات بنود الميزانية وتدني معدلات الصرف على البعض الآخر منها وبلغت جملة تلك الاعتمادات بعد التعديل مبلغا وقدره 3.986.000/- دك بينما بلغت جملة ما تم صرفه منها 1.039.383/- دك وبوفر اجمالي قدره 2.946.617/- دك بنسبة 73.9% من جملة تلك الاعتمادات بعد التعديل.

2 - عدم مراعاة الدقة عند إعداد الحساب الختامي للهيئة.

ورد بالمذكرة الايضاحية رصيد حساب عهد - مبالغ تحت التسوية في 2015/3/31 بمبلغ 6.836.034/697 دك وهي عبارة عن مبالغ تم تحصيلها عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (رسوم وتصاريح) كما ورد ايضا ان اجمالي الايرادات القيدية بلغ 6.836.034/697 دك وهي مبالغ تم تحصيلها عن طريق وزارة الشؤون والعمل وهي عبارة عن رسوم وتصاريح.

علما بأن نفس المبلغ 6.836.034/697 دك ورد ضمن (نموذج 3/1/ح خ - ايرادات) ايرادات اخرى - متنوعة)نوع 2/5/1/7) وانها مبالغ تم تحصيلها عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (مقيد مبالغ عهد تحت التسوية).

وأكد الديوان ضرورة تصويب المبلغ المشار اليه وفق المستندات الثبوتية والتعليمات المالية ذات الصلة.

3 - عدم التقيد ببعض احكام التعميم رقم (4) لسنة 2000 بشأن القواعد والاجراءات اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي للجهات الحكومية.

تبين لدى الفحص والمراجعة عدم تقيد الهيئة ببعض احكام التعميم وذلك على النحو التالي:

ورد ضمن حساب امانات - مرتجع مرتبات مبلغ 48.480/- دك (اضافي استثنائي ادارة تقدير

التتمة ص14

عدم تقيد الهيئة ببعض قواعد وإجراءات إقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي

عدم وجود لائحة منظمة لعملية تقدير عدد العمالة لأصحاب الأعمال

وجود صعوبات في الحصول على الملفات بسبب ضعف عملية حفظهما وأرشفتها

قصور في نظام كاميرات المراقبة بإدارات عمل الهيئة ببعض المحافظات

تقاعس إدارة الشؤون الإدارية بالهيئة في ضبط آلية الحضور والانصراف والتغيب للموظفين

هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أورد ديوان المحاسبة بيانات الحساب الختامي وأهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة بيانات هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية 2015/2014:

أولا - بيانات الحساب الختامي: اتضح من بيانات الحساب الختامي ما يلي:

بلغت زيادة الايرادات الفعلية عن الايرادات التقديرية مبلغا قدره 133.844/- دك وبنسبة 121.7% من المقدر وبلغ وفر المصروفات الفعلية عن المصروفات التقديرية مبلغا وقدره 1.527.790/- دك وبنسبة 34.7% من المقدر كما تم تغطية زيادة المصروفات الفعلية عن الايرادات الفعلية وقدرها 2.635.366/- دك من الباب الخامس - المصروفات العامة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) طبقا لمشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2015/2014.

ثانيا - فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للهيئة:

فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة للبيانات الواردة بالحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 2015/2014:

1 - عدم مراعاة الدقة عند تقدير الايرادات للسنة المالية 2015/214.

حيث قدرت الايرادات للسنة المالية 2015/2014 بمبلغ 110.000/- دك في حين بلغت الايرادات المحصلة مبلغ 243.844/- دك أي بزيادة قدرها 133.844/- دك وبنسبة 122% من المقدر.

2 - انخفاض معدلات الصرف على بعض اعتمادات بنود ميزانية الهيئة للسنة المالية 2015/2014 مما أدى لظهور وفر بالحساب الختامي.

تبين لدى الفحص والمراجعة انخفاض معدلات الصرف على بعض اعتمادات بنود الميزانية مما أدى لظهور وفر بالحساب الختامي.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

الهيئة لم تتخذ إجراءات كفيلة بالحد من الخلل في أنظمتها المالية

تتمة المنشور ص15

الاحتياج) وكذلك مبلغ -/12.450 د.ك (اعمال ممتازة) من دون تفصيل بأسماء المستحقين واظهار التقييم السنوي للموجودات ضمن النماذج الايضاحية وكان يتعين اظهاره ضمن الجداول الرئيسية في جدول رقم (9) وعدم اظهار اية تقييم لموجودات الهيئة ضمن الجدول الخاص بتقييم الموجودات وعدم اظهار رصيد حساب بنك الكويت المركزي للهيئة.

ثالثا - فحص ومراجعة حسابات وسجلات الهيئة:

اهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة حسابات وسجلات الهيئة العامة للقوى العاملة للسنة المالية 2015/2014 ما يلي:

1 - عدم وجود لائحة منظمة لعملية تقدير عدد العمالة لأصحاب الأعمال حيث تبين لدى الفحص عدم قيام الهيئة بإصدار لائحة تنظم تقدير الاحتياج العمالي حيث تقوم الهيئة بتقدير احتياجات اصحاب الاعمال بناء على الاجتهاد والتقدير الشخصي وذلك بالمخالفة للبند (3) من المادة الثالثة من القانون رقم (109) لسنة 2013 في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة الامر الذي قد يؤدي الى اختلاف تقدير عدد العمالة في نفس النشاط.

وطلب الديوان قيام الهيئة باختصاصاتها بشأن إصدار اللائحة المنظمة لعملية تقدير الاحتياج العمالي بما يتناسب وحجم ونوعية الانشطة المختلفة.

وأفادت الهيئة بأنه نظرا لتعدد الانشطة التي يتم الترخيص لها من قبل وزارة التجارة والصناعة وكذلك اختلاف حجم الانشطة المزاولة اضافة الى تفاوت المساحات التي تقوم عليها المنشآت فانه من الصعوبة - في الوقت الحالي - وضع آلية ثابتة لتقدير الاحتياج وانما المستطاع - حاليا - هو وضع معايير يبنى عليها تقدير الاحتياج بالعدد التقريبي المقدر وهذا ما صدر بشأنه قرار اداري رقم (2015/741) وان الهيئة بصدد استصدار قرار لتشكيل لجنة تقدير الاحتياج بناء على المعايير الفنية وحسب الرأي الجماعي الذي تصدره اللجنة.

2 - ضعف وعدم اكتمال الربط الآلي بين ادارات العمل للهيئة والجهات ذات الصلة.

تبين من خلال الفحص ضعف وعدم اكتمال الربط الآلي لنظام الميكنة بين ادارات عمل الهيئة والجهات ذات الصلة الامر الذي يتطلب اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتسهيل المعاملات وتقليص الدورة المستندية وسهولة اكتشاف المخالفين والحد من المستندات المطلوبة في دوائر وجهات الدولة وغيره من أهداف وفوائد يحققها النظام عند اكتمال جوانبه.

وأفادت الهيئة بأنها تواصل خطاها الحثيثة ومراسلاتها المتكررة واجتماعاتها المتعاقبة لإتمام الربط الآلي بين الهيئة العامة للقوى العاملة وكافة جهات الدولة ذات الصلة كما أن التأخير في الربط الآلي مع بعض الجهات لم يكن بسبب تأخر الهيئة العامة للقوى العاملة او تقاعسها وانما لأسباب تتعلق بالجهات الاخرى.

3 - ضعف عملية حفظ وأرشفة الملفات.

تبين من الزيارة الميدانية لبعض ادارات عمل الهيئة عدم قيامها بتوفير المكان الملائم والامكانات المناسبة من اجهزة ومعدات لأرشفة ملفات المراجعين وحيث يتم حفظ وتكديس الملفات بطريقة عشوائية غير مرتبة الامر الذي يؤدي الى صعوبة الرجوع اليها مما يعرضها للتلف والضياع.

وأفادت الهيئة بأن وجود بعض الملاحظات على آلية الارشفة يعود لتزايد عدد الملفات والتراخيص التي تسجل باستمرار وصعوبة الاجراءات وطول مدة انجاز المعاملات الخاصة بتوريد وتركيب مكائن حفظ الملفات حيث ان تكاليف المكائن تستلزم الدخول في اجراءات المناقصات والهيئة حاليا تسعى لتطوير آلية الارشفة والانتقال الى مرحلة الارشفة الالكترونية كحل لتوفير المساحة وتقليل التكلفة وتفادي كثير من سلبيات الارشفة الورقية.

4 - قصور في نظام كاميرات المراقبة في ادارات عمل بعض المحافظات.

قامت الهيئة بتثبيت عدة كاميرات بغرض المراقبة الامنية في ادارات العمل التابعة لها بالمحافظات المختلفة وتبين خلال الزيارات الميدانية أن تثبيت وتوجيه بعض تلك الكاميرات تم بطريقة لا يمكن الاستفادة منها وبذلك ينتفي الغرض من وجودها.

وطلب الديوان اعادة توجيه تلك الكاميرات بما يحقق إحكام الرقابة الداخلية ولتوثيق ما يتم من احداث وللحفاظ على ما تحتويه تلك الادارات من مستندات وبيانات.

وأفادت الهيئة بأنه تم تكليف قسم الخدمات مراجعة مواقع وتوجيه الكاميرات بالإدارات المختلفة وسيتم تعديل الخلل إن وجد.

5 - ملاحظات شابت اعمال شؤون المخازن بالهيئة ومنها:

- عدم التزام الهيئة بالتعليمات المالية بشأن عهد مواد الوحدات التنظيمية والشخصية.

وأفادت الهيئة بأنها تعمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على نقل البيانات والسجلات الخاصة بمتابعة العهد فور توافر الارتباطات المالية لدى الهيئة وتوفر تعيينات جديدة للموظفين وتدريبهم حتى تتمكن الجهة المختصة من أداء عملها وتسلم المستندات الخاصة بها كما انها تقوم حاليا بالتحضير لتشكيل لجان لجرد الادارات والوحدات التابعة لها للسنة المالية 2016/2015.

- عدم قيام الهيئة بأعمال الجرد السنوي العام للموجودات وعهد المواد.

أفادت الهيئة بأنه تم الجرد للسنة المالية 2015/2014 من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نظرا لعدم انفصال الهيئة عن الوزارة اثناء فترة الجرد وقد تم ادخال جميع البيانات للأنظمة المختصة بالمواد والعهد من قبل الوزارة عن السنة 2015/2014.

- عدم قيام الهيئة بالتصرف في الموجودات الخارجة عن نطاق الاستخدام.

أفادت الهيئة بأنه سيتم عمل جرد مفاجئ ودوري على جميع الادارات التابعة للهيئة وإزالة جميع المخالفات والتأكد من حفظ جميع المواد بطريقة صحيحة والتنبيه على الادارات المخالفة العمل على تلافي هذه الملاحظات في المستقبل.

رابعا - فحص ومراجعة شؤون التوظف بالهيئة:

فيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة شؤون التوظف بالهيئة العامة للقوى العاملة للسنة المالية 2015/21014:

1 - تقاعس ادارة الشؤون الادارية في الهيئة في ضبط اعمال الحضور والانصراف والتغيب عن العمل.

أفادت الهيئة بأنها باشرت المخاطبات الضرورية وتركيب اجهزة البصمة لجميع الادارات والوحدات التنظيمية التابعة للهيئة وبدأ تشغيل نظام البصمة بمعدل 95% من ادارات الهيئة اعتبارا من 2015/5/10 استعدادا للفصل الكلي عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومخاطبة ديوان الخدمة المدنية للربط المباشر بها.

2 - صدور عدة قرارات ادارية بتواريخ لاحقة لبداية العمل بها.

قامت الهيئة بإصدار عدة قرارات ادارية بعد بداية تنفيذ المهام والاعمال الصادرة من اجلها الامر الذي يكشف عن وجود خلل في انظمة الضبط الداخلي وقصور في متابعة سير العمل وانتظامه وأورد الديوان بيانا بذلك.

وطلب الديوان بيان اسباب ما سبق واتخاذ ما يلزم من الاجراءات لتدارك ذلك والإفادة بما يتم وأفاد الهيئة بأنه سيتم تلافي ذلك مستقبلا.

خامسا - المخالفات المالية:

ومن بين تلك المخالفات عدم التزام الهيئة بأحكام المادة (52) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بالمخالفة المالية رقم (64 - 2015/2014) بشأن عدم اتخاذ الاجراءات الجادة الكفيلة للحد من الخلل في الانظمة المالية لقطاع العام بالهيئة والمتكررة لأكثر من سنة مالية - شكوى رقم (2014/7).

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

أورد ديوان المحاسبة بيانات الحساب الختامي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الملاحظة التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لهذه البيانات للسنة المالية 2015/2014:

أولا - بيانات الحساب الختامي: يتضح من بيانات الحساب الختامي للهيئة ما يلي:

بلغت زيادة الايرادات الفعلية عن الايرادات التقديرية ما قدره -/9 د.ك بنسبة 0.1% من المقدر وبلغ وفر المصروفات الفعلية عن المصروفات التقديرية ما قدره -/6.984.153 د.ك بنسبة 74% من المقدر كما تم تغطية زيادة المصروفات الفعلية عن الايرادات الفعلية البالغة -/2.445.838 د.ك خصما من الباب الخامس - المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) طبقا لمشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2015/2014.

ثانيا - فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للهيئة:

فيما يلي الملاحظة التي اسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة للبيانات الواردة بالحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 2015/2014:

- انخفاض الصرف على أبواب الميزانية.

حيث تبين من خلال الفحص انخفاض معدلات الصرف على كافة ابواب الميزانية مما اسفر عن وفر بالحساب الختامي للهيئة.

وأكد الديوان ضرورة قيام الهيئة بدراسة احتياجاتها دراسة مستفيضة آخذة في الاعتبار كافة الجوانب التنظيمية والفنية والتشغيلية عند إعداد تقديرات ميزانيتها وذلك تجنبا لتخصيص اعتمادات من دون استخدامها في اطار الميزانية العامة للدولة.

الهلال الأحمر تشيد بمستوى التعاون مع الصليب الأحمر اللبناني

أشاد رئيس مجلس ادارة جمعية الهلال الاحمر د. هلال الساير بمستوى التعاون والتنسيق القائم مع الصليب الاحمر اللبناني.

وأعرب الساير في تصريح لكونا على هامش لقائه عددا من مسؤولي الصليب الاحمر اللبناني عن شكره الصليب الاحمر اللبناني على دوره في تسهيل مهمة الجمعية وإنجاحها بما يخص دعم ومساعدة النازحين في مختلف المناطق اللبنانية منذ اندلاع ازمة النزوح السوري.

وقال انه تم خلال اللقاء استعراض برامج الجمعية الإنسانية وعملياتها الإغاثية ومشاريعها وحملاتها الاغاثية المستقبلية في لبنان مؤكدا استمرار الجمعية في دعم ومساندة اللاجئين السوريين في مختلف المناطق.

الساير خلال لقائه عددا من مسؤولي الصليب الأحمر اللبناني

واضاف ان الجمعية تبذل كل جهد ممكن في هذا الشأن تلبية للنداءات الانسانية ومد يد العون للمتضررين مشيرا الى ان المساعدات الكويتية التي تقدم للمنكوبين في شتى انحاء العالم محل تقدير من كل المؤسسات الانسانية.

من جهته اشاد الأمين العام للصليب الاحمر اللبناني جورج كتاني بالتنسيق والتعاون القائمين مع جمعية الهلال الاحمر الكويتي في جهود الاغاثة ما يعكس مدى عمق العلاقة اللبنانية الكويتية وترابطها.

واكد ان لبنان وشعبه لن ينسوا الدور الكبير الذي قامت به الجمعية في لبنان عقب العدوان الاسرائيلي في عام 2006 اضافة الى مساهماتها ودعمها الصليب الاحمر اللبناني.

البلدية تواصل حملاتها التفتيشية في العاصمة

واصلت بلدية الكويت تنفيذها الحملات التفتيشية المفاجئة الواسعة النطاق في مناطق محافظة العاصمة حيث اسفرت حملتها الاخيرة عن تحرير 25 مخالفة.

وقالت مديرة إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات بفرع بلدية العاصمة إيمان الكندري ان الحملة تهدف الى التأكد من صلاحية المواد الغذائية ومدى التزام العاملين بالجمعيات والمطاعم والاسواق بسريان صلاحية الشهادات الصحية وذلك لضمان جودة وسلامة المواد الغذائية التي تقدم للجمهور.

واشارت إلى أن هناك متابعة حثيثة من قبل الإدارة العليا بالبلدية لتلك الحملات وبينت ان هذه الحملات تهدف ايضا الى الحد من المخالفات والتصدي لمن تسول له نفسه التلاعب بصحة المستهلكين من أصحاب النفوس الضعيفة. بدوره قال مراقب الأغذية والأسواق نصار بن لامي أن المخالفات الـ25 تنوعت بين تداول مواد غذائية بدون الحصول على شهادة صحية ومزاولة العمل داخل مطعم من دون الحصول على ترخيص صحي وتشغيل عمال قبل الحصول على شهادة صحية ونظافة عامة.

الربيعان يتأهل للمشاركة في رالي داكار الدولي

تأهل متسابق الدراجات النارية الكويتي إبراهيم الربيعان للمشاركة في رالي داكار الدولي مطلع العام المقبل بعد حلوله في المركز الـ 22 في رالي مرزوقة الدولي للدراجات النارية الذي اختتم الليلة قبل الماضية بالمغرب.

وأعرب الربيعان في اتصال هاتفي بكونا امس عن سعادته بالتأهل للمشاركة في رالي داكار الذي يشارك به نخبة من المتسابقين في العالم سواء على صعيد السيارات أو الدراجات النارية لافتا الى ان رالي مرزوقة شهد مشاركة 97 متسابقا للدراجات النارية.

واوضح انه من خلال هذه النتيجة الايجابية تمكن من تقديم الصورة المأمولة عن امكانات المتسابق الكويتي وقدرته على تحقيق أفضل النتائج في مختلف البطولات التي شارك فيها.

برج المركزي الجديد يحصد جائزة مشروع العام للبناء

حصد مشروع برج مقر بنك الكويت المركزي الجديد في جائزة (ميد) لجودة المشاريع (مشروع العام للبناء لسنة 2016) على المستوى المحلي كأفضل مشروع ومعلم في الكويت وباعتباره من المشاريع الكبرى المتميزة في المنطقة.

وقال بنك الكويت المركزي في بيان صحافي امس ان فعاليات القمة السنوية لدليل (ميد) اختتمت اعمالها في دبي في 25 مايو الجاري بحضور نخبة من قادة البناء والتعمير من كل انحاء العالم وشارك في حفل التكريم ممثل البنك. واستحق مقر (المركزي) الجديد الحصول على تكريم دولي حسبما وصفه كثير من المراقبين والحضور لما احتواه التصميم والانشاء من تقنيات فريدة وهندسة متطورة اذ شكل هذا الصرح العملاق معلما جديدا ورئيسيا لدولة الكويت يرمز إلى قوتها الاقتصادية ومساهماتها الكبيرة في المنطقة ويعد بناؤه واحدا من أضخم الإنجازات للمؤسسات الدولية الكبرى كذلك الأكثر ابتكارا من الناحية الفنية والتقنية في مجال التعمير.

توزيع جوائز جودة المشاريع

ويعكس تصميم المقر الجديد هندسة وتصميم العمارة الكويتية التقليدية ويتميز الهيكل بأحدث معدات التكنولوجيا الفائقة مع تطبيقات (المباني الذكية) التي تضم أحدث تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات للمرافق (ايسي تي) مع الحلول البيئية المتقنة ليحتذي هذا المشروع الوطني بمعايير الجودة العالمية ويصبح جديرا بالترشيح والفوز في كبرى مؤسسات التقييم الهندسي والمعماري على مستوى العالم.

الوفيات

● **تركي عبدالله تركي الرخيمي، 65 عاماً، (شيع)**، رجال: بيان، ق3، الشارع الأول، م236، تلفون: 99405584، نساء: الفيحاء، ق7، ش74، م7، تلفون: 90998889

● **محمد صالح حنون الشايع، 64 عاماً، (شيع)**، العزاء بالمقبرة فقط، تلفون: 66615661 - 69908898

● **عمر هزاع جويعد معيض العازمي، 12 عاماً، (شيع)**، رجال: الفردوس، ق8، الشارع الأول، ج9، م15، تلفون: 94787736، نساء: النهضة، ق2، ش202، م43، تلفون: 67727936

● **محمد مزعل مريف العازمي، 64 عاماً، (شيع)**، رجال: القيروان، ق1، ش116، م10، تلفون: 65822229، نساء: الجهراء، قسائم العيون، ق3، ش6، م49

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:17
الشروق	04:50
الظهر	11:45
العصر	03:20
المغرب	06:41
العشاء	08:11

حالة الطقس

أعلى مد	5:37 صباحا - 4:03 مساء
أدنى جزر	10:48 صباحا - 11:35 مساء
معدل الحرارة	27 - 41

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع